أثر العولمة على الهوية الوطنية للشباب

مقدمة:

فرضت الحاجة المعاصرة على الدول ضرورة حماية الهوية الوطنية (National Identity)، بوصفها شعورًا وجدانيًا ماسًا في المجتمعات وذلك في ظل تغول العولمة ((Globalization وآثارها؛ مما يخلق علاقة عكسية بين العولمة و الهوية لدى المجتمعات، إذ أن العولمة تعتبر عملية توحيد ودمج المجتمعات في الدول حيث تتسم بالشمولية، على عكس الهوية الوطنية التي تتسم بالخصوصية وهى تعنى بحالة من الخصائص والسمات يتميز بها مجتمع عن مجتمع آخر، لذا يبدو لزامًا التمييز بين ما هو مؤثر وماهوغيرمؤثر في تداعيات العولمة على الهوية الوطنية؛ حيث لا زالت عجلة التغيير في حراك متسارع، برز معه العديد من الآثار السلبية، ونتج عنه ما يسمى بالهوية العالمية، في مقابل الهوية الوطنية.

حيث تؤدى العولمة دورًا محوريًا بشكل متشعب ومتعمق في توجيه أسلوب حياة المجتمعات وطريقة تفاعلها، ونوعيّة مأكلها ومسكنها وترفيهها، وتوجيه اهتماماتها نحو ما هو غير محمود نتائجه على هوية المجتمعات، وبالتالي مازالت الهوية الوطنية لدى الدول غير فاعلة في ظل تفاقم هذا الهاجس حاضرًا لدى بعض الدول القائمة على إزالة الحواجز والحدود، وبناء عليه تعددت المواقف المجتمعية الرافضة للعولمة وأسبابها، كما تعددت أيضا أساليب العمل معها ومواجهة تحدياتها ولاسيما على الهوية الوطنية لدى الدول.

بينما تحاول الهوية الوطنية أن تفلت من تلك السيطرة والهيمنة السلبية الممارسة من قبل العولمة فهناك جوانب نافعة ومفيدة تريد أن تحقق التوازن بين ما هو وافد وما هو موروث من القيم والعادات والتقاليد المؤثرة في المجتمعات، وبين ما هو ثابت وما هو متغير، حيث اخترقت إفرازات العولمة كل المجتمعات فى شتى المجالات وأحدثت فيها تغييرات عميقة، سواء كانت عسكرية/ سياسية، واقتصادية/ اجتماعية، وثقافية، مما نتج عنه توحيد واندماج للمجتمعات في ظل غياب الهوية الوطنية، والتي بدأت في ظل غيابها تفقد مرتكزاتها ومقوماتها وخصوصيتها.

وبناء على ما سبق يحتم ذلك على المجتمعات كافة محاولة توظف قدراتها وتنسيق مواقفها من أجل الإفادة من إيجابيات العولمة والتخلص من سلبياتها

وغير المناسب من الأطر لتحقيق التوازن بين الحفاظ على ما هو خصوصي والا نفتاح على ما هو عالمي، وتسليع القيم (Commodification of Values)التي حولت حقوق الإنسان والحرّية والعدالة والكرامة إلى سلعة عابرة للحدود؛ يتم استخدامها انتهازيًا لابتزاز المجتمعات الأخرى، وحتّى شنّ الحرب عليها وتكريس التماثل والتجانس على نطاق عالمي.

وبذلك لم تكتفي العولمة بما حققته من اهداف إذ تمادت وهدّدت خصوصيّات الدول عبر مصادرة خصوصية المجتمعات بقدر ما طرح على أرض الواقع تحدّيات وأزمات تتعلّق بالهوية الوطنية وشروط حفظها وكيفية إدارته على نحو يجنّب الشعوب فواجع الحرب والاصطدام والهيمنة حيث تعدّ العولمة من التحوّلات الكبرى في التاريخ، والترويج للشخصية العالمية وهو ما يدع أمام الدّول النامية المشاركة للإسهام في بناء هذه المجتمعات ولا رهان على خصوصية ثقافية متقدّمة.

أن للعولمة آثارًا معقدة على الهوية الوطنية حيث تشير بعض الدراسات إلى أن العولمة تقلل من أهمية الهوية الوطنية، بينما يرى البعض الآخر عكس ذلك. وهنا تعكس الحالتان المصرية والكورية الجنوبية هذا التعقيد؛ فنجد أن تاريخ مصر الغني وتراثها الثقافي دعم تحمل هويتها الوطنية لتأثيرات العولمة. وعلى نحو مماثل، ساهم النمو الاقتصادي السريع الذي حققته كوريا الجنوبية وتأثيرها الثقافي العالمي في تشكيل هويتها. بينما تتأثر هوية مصر بتاريخها الطويل، فأن دولة كوريا الجنوبية تتأثر بإنجازاتها الحديثة؛ ذلك يعنى أن الطبيعة المتعددة الأ بعاد للهوية الوطنية تعني أن تأثير العولمة يختلف في آثره على المجالات المختلفة في الدولة.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة في كيفية إظهار تأثير العولمة على الهوية الوطنية في كافة المجالات،

وما يترتب عليها من إعادة تشكيل الهويات الوطنية لدى المجتمعات لتحقيق اندماج في المجتمع العالمي، وبناء عليه يتم خلق مجتمع القرية الكونية ما ينعكس سلبيا على المجتمعات باندثار الهوية الوطنية فيها، ذلك لأن الهوية الوطنية مفهوم مركب من عناصر، وهي بالضرورة متغيرة في الوقت ذاته حيث تتميز فيه بثبات مع تباين درجات تأثير العولمة إلا أنه أقرب إلى نظام يعمل على إفراغ الهوية الوطنية من مضمونها.

ونتيجة ذلك تدفع الآثار المترتبة على تداعى العولمة إلى التفتيت والتشتيت للهوية الوطنية

في المجتمعات بعالم أشبه بألا وطن وألا أمة، وألا دولة؛ وهو ما ينتج عنه بروز عدد من السمات السلبية

في المجتمعات الغير متوافقة مع بقاء الهوية الوطنية، وهو ما يدفع بالمجتمعات نحو الدخول في بلورة السياسات العالمية للعولمة، ويفسح المجال أمام الدول نحو انحسار الهوية الوطنية في ظل هيمنة العولمة.

كما سمح ذلك ببروز ما يسمى بتفكك روابط الخصائص المشتركة في المجتمعات بعيدا عن البديهيات والاعتقادات المختلفة من مجتمع لآخر، فأن المجتمعات التي ليست لديها خيارات رفض العولمة بأبعادها المتعددة على محكّ تحدّ كبير، فهى أمام منعطفات وتحوّلات حرجة فكل هذه السمات والملامح التى تقدم ذكرها مما يتم ترويج ان يستبشر بقدومها وكأنها الجنة الموعودة وهو ما

عكس الواقع. مما يدفعنا للسؤال عن أثر العولمة على الهوية الوطنية مع تطبيق دراسة حالة كوريا الجنوبية والدروس المستفادة منها ونقل التجربة إلى جمهورية مصر العربية.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالى وهو الموضوع الخاص بكوريا الجنوبية وليس مصر وان يتم نقل التجربة إلى مصر:

ما أثر العولمة على الهوية الوطنية في كوريا الجنوبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

وتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما دلالات الشبه والاختلاف والدمج والتفاعل بين العولمة والهوية الوطنية؟
2. ما كيفية انعكاس العولمة على الهوية الوطنية في كوريا الجنوبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كدراسة حالة؟
3. ما هو دور مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس في مواجهة تحديات العولمة على الشباب المصرى؟

الأهداف البحثية:

تهدف الدراسة إلى ما يلى:

1- تحديد أوجه ودلالات العلاقة الديناميكية بين العولمة والهوية الوطنية في كوريا الجنوبية.
2- كشف أثر العولمة على الهوية الوطنية في مصر في المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الدراسة:

يركز الباحث على مجالين من مجالات الأهمية العلمية والعملية للدراسة كالتالى:

الأهمية العلمية: تبرز الأهمية العلمية للدراسة في قياس مدى ترابط آثار العولمة بالهوية الوطنية؛ بالرغم من أنها لم تتوصل إلى إدماج بقية الميادين الحيوية الأخرى من أبعادها الشمولية والإنسانية إذ غدت المجتمعات غير قادرة على دفع التحديات الناتجة عن آثار العولمة تجاه الهوية الوطنية لذلك فإن العولمة ، والهوية الوطنية تحتضنهما دائرة الصراع، بكامل قدرهما فاختلاف الهويات الوطنية للمجتمعات هو أساس اندثار العولمة، وبقدر ما تكون هويات المجتمعات مدعمة ومرتبطة بمرجعياتها تصبح العولمة أكثر تراجعًا أمامها في ظل التطور التكنولوجى، وتسارع وتيرة الحياة في كافة المجالات.

الأهمية العملية: تظهر الأهمية العملية من خلال بعض المقترحات التي نؤكد أن حلولا ً عديدة تم طرحها، واختيارات متنوعة دخل بعضها طور التجسيم وإن كان السعي إلى استكمالها النهائي لا يزال متواصلا ً فالإثراء المشترك من منطلق الخصوصية من شأنه أن يعطي لمفهوم العولمة بعده العميق تجاه الا نخراط في مسيرة العصر، فبادرت العولمة في تدمير الهوية الوطنية، واهتزاز أركان وثوابت انتمائها في المجتمعات، وبخس خصوصيتها وتجسيم تواصله مع فترات التاريخ، بغرض تهيئة المجتمعات سلوكيًا ونفسيًا وحضاريًا لاقتحام الواقع الجديد بكل ضمانات النجاح.

كما يتوقع الباحث من نتائج البحث إن تفيد كل مما يلى:

1. صانعى السياسات في وضع السياسات التي تواجه آثار العولمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
2. متخذى القرار في شحذ الإرادة السياسية لحماية الهوية الوطنية من آثار العولمة.
3. واضعى القوانين واللوائح في مراعاة الإطار القانوني المنظم لحماية الهوية الوطنية.
4. الوزارات والجهات المعنية بالحفاظ على قيم المجتمع الكورى في تطوير برامج تعليمية وإرشادية وتوعوية وثقافية للحفاظ على تماسك الهوية الوطنية للمجتمع وتنمية قيم المواطنة.
5. الباحثين في الدراسات السياسية في التعرف على أثر العولمة في الهوية الوطنية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المحور الأول: العولمة نشأتها ومفهومها وخصائصها ومجالاتها وأدواتها وأبعادها والقيم المتعلقة بها

العولمة:Globalization

نشأة العولمة:

اختلف الباحثون في التأريخ لنشأة العولمة على رأيين :

الأول: يرى هؤلاء الباحثون أن ظاهرة العولمة قديمة، عمرها خمسة قرون، ترجع إلى القرن الخامس عشر إلى زمن النهضة الأوربية الحديثة. حيث التقدم العلمي في مجال الاتصال والتجارة، ويدل على ذلك: أن العناصر الأساسية في فكرة العولمة وهي: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم يعرفها العالم من ذلك التاريخ.

كما برزت ظاهرة العولمة في السنوات الثلاثين الأخيرة ومن دلالاتها:[1](1)

- **اكتساح تيار العولمة مناطق معزولة في العالم وذات أهمية، ومن هذه المناطق الدول الأوروبية الشرقية والصين.**
- **ارتفاع نسبة السكان داخل الدولة التي تتفاعل مع العالم الخارجي.**
- **الزيادة الكبيرة في تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم و الشعوب، وتنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال.**
- **النشاط المتزايد والفعال للشركات المتعددة الجنسيات في مجال تبادل السلع وانتقال رأس المال والمعلومات والأفكار، واتخاذها العالم كله مسرحاً لعملياتها في الإنتاج والتسويق، وما تبع ذلك من هدم الحواجز الجمركية وإلغاء نظام التخطيط وإعادة توزيع الدخل، والنظر في دعم السـلع و الخدمات الضرورية للسكان، وتخفيض الإنفاق على الجيوش والجانب العسكري**

---

[1](1) أبو العلا على أبو العلا النمر (2004). "العولمة والنظام العالمى الجديد" القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، ص 22.

- سيطرة تبادل المعلومات والأفكار على العلاقات الدولية.

الثاني: يرى الفريق الآخر أن العولمة ظاهرة جديدة، فما هي إلا امتداد للنظام الرأسمالي الغربي، وهي المرحلة الأخيرة من تطور النظام الرأسمالي العلماني المادي النفعي، والتى برزت في المنتصف الثاني من القرن العشرين نتيجة أحداث سياسية واقتصادية معينة منها: انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولا يات المتحدة الأمريكية عام (1961م) ثم سقوط الاتحاد السوفيتي سياسيًا واقتصاديًا عام (1991م)، وما أعقبه من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتربع على عرش الصدارة في العالم المعاصر، وانفرادها بقيادته السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومنها أيضا: بروز القوة الاقتصادية الفاعلة من قبل المجموعات المالية والصناعية الحرة عبرة شركات ومؤسسات اقتصادية متعددة الجنسيات، مدعومة بصورة قوية وملحوظة من دولها.

حيث يرى توماس فيردمان ((Thomas Friedman الصحافي اليهودي الأ مريكي كاتب "نيويورك تايمز": (أن العولمة الحالية هي مجرد جولة جديدة بعد الجولة الأولى التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بحكم التوسع الهائل في الرحلات البحرية باستخدام طاقة البخار، والتي أدت إلى اتساع حجم التجارة الدولية بشكل لم يسبق له مثيل.

ويرجع صاحبا كتاب "فخ العول-مة(Global Trap) " البداية الحقيقية للعولمة إلى عام (1995م)؛ حيث وجّه الرئيس السوفيتي السابق "جورباتشوف" ((Gorbachev الدعوة إلى خمسمائة من قادة العالم في مجال السياسة والمال وا لاقتصاد في فندق فيرمونت المشهور في سان فرانسيسكو لكي يبنوا معالم الطريق إلى القرن الحادي والعشرين. وقد اشترك في هذا المؤتمر المغلق أقطاب العول-مة في عالم الحاسوب والمال، وكذلك رجال الاقتصاد البارزين، وأساتذة الاقتصاد في جامعات ستانفورد وهارفرد وأكسفورد. واشترك فيها من السياسيين، الرئيس ا لأميركي "جورج بوش" الأب، (George Herbert Walker Bush) ووزير خارجيته "شولتز"، ورئيسة الوزراء البريطانية "مارجريت تاتشر" (Margaret Thatcher) ورئيس وزراء مقاطعة سكسونيا وغيرهم.

إن العولمة تس-تهدف هيمنة دولة واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، على دول العالم أجمع، وهذه الصورة من العولمة لم تكن لتظهر فجأة دون بدايات أو مقدمات مهدت لها بصورة فاعلة، ومخطط لها من القوى الرأسمالية ذات النزعة الاستعمارية. ومن ذلك ما يلى:[2(1)]

- إنشاء منظمة الأمم المتحدة (((United Nations (UN، وما تبعها من مؤسسات مالية دولية مثل: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي.
- اتفاقية "الجات" الاتفاقية العامة على الرسوم الجمركية والتجارة" General Agreement on) (Tariffs and Trade (Gatt التي تعود في تاريخها إلى سنة (1947م)؛ حيث اجتمعت ثلاث وعشرون دولة صناعية في جنيف للنظر في تحرير التجارة وفتح الأبواب بين هذه الدول، وبدأت سريان هذه الاتفاقية منذ أول يناير (1948م)، وبلغ عدد الدول الموقعة عليها سنة

---

[2](1) أحمد إبراهيم عبد العال حسن (2018). مدى تأثير العولمة الاقتصادية والأخلاقية على المواطنة وسبل مواجهة مخاطرها "في ظل المتغيرات المعاصرة". المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر: المواطنة والقانون. جامعة بنها: كلية الحقوق، مج 2، 1074 ~ 1104.

(1993م) مائة وسبع عشرة دولة.

- معاهدة "ماستريخت" (Treaty of Maastricht)التي ضمت خمسة عشر بلدا صناعيا، وظهور المناطق التجارية الحرة، والاتحادات الجمركية.

الأحداث السياسية التي تتمثل بانتهاء الحرب الباردة، ثم قيام الرئيس السوفيتي الأ سبق "ميخائيل غورباتشوف" ،(Mikhail Gorbachev)وبدعم أمريكي ملحوظ عام (1985م) بالإعلان عن إصلاح النظام الاقتصادي الشيوعي الذي سمي وقتها "البروستاريكا" ((Perestroika، وكان هذا الإعلان بمثابة الإعلان عن سقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي سياسيًا واقتصاديًا، وما تلاه من سقوط حائط ب رلين عام (1989م)، واتحاد الألمانيتين الشرقية والغربية، ثم حرب الخليج الثانية عام (1991م)، وما أسفرت عنه من تثبيت القواعد الأمريكية العسكرية في منطقة الخليج العربي.

كل هذه الأحداث ساهمت إلى حد بعيد في تربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش النفوذ العالمي، وبالتالي برز مصطلح "النظام العالمي الجديد" و"الأ حادية القطبية والعولمة".

ظهر أول نظام تجاري دولي ملزم للأقطار المنضوية تحت لوائه في شهر نيسان سنة (1995م)، حيث أعلن عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (*World Trade Organization)* بمدينة مراكش المغربية، وهي امتداد لاتفاقية الجات. وهذه المنظمة تمثل أحد أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتختص بأعمال إدارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية، وعامل مساعد للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي لتنفيذ وإقرار النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وأخيرا تم دعم صرح العولمة بالتوقيع في شباط عام (1997م) بمدينة جنيف بسويسرا على أول اتفاق دولي يتعلق بتحرير المبادلات الخدمية المتطورة، وخاصة فيما عرف "بالتكنولوجيا المعلوماتية" أو ثورة الاتصالات.

ومما ساعد على سرعة انتشار ظاهرة العولمة انضمام كثير من دول شرق أوربا إلى الحلف الأطلسي، وانفتاح دول أخرى على الحلف نفسه ، وانضمام كثير من الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة[3]، وبقية الدول تتفاوض للانضمام ثم المؤتمرات الاقتصادية المتلاحقة التي تنظر لهذه العولمة كأمر حتمي لا مفر منه، وإظهار مزاياها الاقتصادية والتنموية ومن أشهرها "منتدى دافوس الاقتصادي العالمي" (World Economic Forum in Davod) ثم المشروعات الاقتصادية الإ سرائيلية التي تستهدف عولمة الشرق الأوسط لصالح المشروع الصهيوني الذي يتمثل في دولة إسرائيل الكبرى، التي تسعى لتحقيقه اقتصاديا وثقافيا عبر بوابات اتفاقيات السلام التي تعقدها منفردة مع الدول العربية، والاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع دول المنطقة وعبر بوابات التطبيع، التي تهيأ لها بكل قوة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في المنطقة العربية، وقد أضفى ذلك كله بعدا استراتيجيا جديدا على دعم الدور الأمريكي، ومن ورائه القوى الصهيونية المتحكمة في السياسة والقيادة الأمريكية لقيادة النظام العالمي الجديد وأظهر بوضوح دور هذه المنظمة وآثارها الإيجابية لأمريكا وآثارها السلبية على الدول الإس لامية : النظام الاقتصادي العالمي.

حيث صدرت كثير من المؤلفات باللغات الأوربية والعربية تناولت الأفكار والأ طروحات الغربية حول ظاهرة العولمة من جوانبها المتعددة: العسكرية، و

---

3) تضم هذه المنظمة حتى ديسمبر 1999م مائة وخمسة وثلاثين (135) دولة ، وتشارك بنحو 95% من حجم التجارة الدولية.

السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية؛ والتي تأسست على فكر الكاتب الأمريكي الياباني الأصل "فرانسيس فوكاياما" (Francis Fukuyama) (الذى عرضه في كتابه (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) (The End of History and the Last Man) عام)1993م)؛ والتي يزعم فيه أننا وصلنا إلى نقطة حاسمة في التاريخ البشري تتحدد بانتصار النظام الرأسمالي الليبرالي والديمقراطية الغربية على سائر النظم المنافسة لهما، وأن العالم قد أدرك بعد فترة حماقة طويلة أن الرأسمالية هي أفضل أنواع النظم الاقتصادية، وأن الليبرالية الغربية هي أسلوب الحياة الوحيد الصالح للبشرية ،وأن الولايات المتحدة الأمريكية، وامتدادها الا قتصادي القيمي (النظام الرأسمالي المادي) في أوروبا يمثلان الدورة النهائية للتاريخ، وأن الإنسان الغربي هو الإنسان الكامل الأخير ومن هنا وجدت الفلسفة الإ علامية الغربية في أفكار وأطروحات (فوكوياما) مادة تسوّغ بها سياسات الغرب الجامحة تجاه العالم المعاصر.[4]

مفهوم العولمة:

هنا أصبح مصطلح العولمة متداولا ً منذ بداية التسعينات، وأصبح علمًا على الفترة الجديدة التي بدأت بتدمير جدار برلين عام (1989م) وسقوط الاتحاد السوفييتي وتفككه، وانتهت بتغلُّب النظام الرأسمالي الغربي على النظام الشيوعي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم المعاصر.

تعريف العولمة لغويًا: العولمة على وزن فوعلة، وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب، كما أن كلمة العولمة جديدة، وهي مصطلح حديث لم يدخل بعد في القواميس السياسية والاقتصادية. و"العولمة" نسبة إلى "العالم" بفتح العين أي الكون، وليس إلى "العلم" بكسر العين، والحاجة المعاصرة قد تفرض استخدامها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى، ومعناها: وضع الشيء على مستوى العالم، وأصبحت الكلمة دارجة على ألسنة الكتاب والمفكرين في أنحاء الوطن العربي.

العولمة ترجمة لكلمة "Mondialisation" بالفرنسية، بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة "Globalization" بالإنجليزية التي ظهرت أولا ً في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. فهي إذا مصطلح يعني جعل العالم عالمًا واحدًا، موجهًا توجيهًا واحدًا في إطار حضارة واحدة، ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبة. ومن خلال المعنى اللغوي يمكننا أن نقول بأن العولمة إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعني: تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة ، وجعله يشمل الجميع أي العالم كله.

العولمة إذاً من حيث اللغة كلمة غريبة على اللغة العربية ويقصد بها عند الا ستخدام تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله.

تعريف العولمة اصطلاحيًا: ظهرت العولمة أولا ً كمصطلح في مجال التجارة و المال والاقتصاد، ثم أخذ يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاً أو حالة ذات أبعاد متعددة، تتجاوز دائرة الاقتص-اد، فتش-مل إلى جانب ذلك المبادلات والا تصال والسياسة والفكر والتربية والاجتماع والايديولوجيا.

أطلق بعض الكتاب والمفكرين مصطلح "النظام العالمي الجديد" على العولمة، مما يشير إلى مضامين سياسية بحتة، ولكن في الحقيقة العولمة تشمل

---

[4] صدر هذا الكتاب بعد انهيار الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفيتي، مترجماً إلى اللغة العربية.

مضامين عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتربوية، بمعنى آخر تشمل مضامين تتعلق بكل جوانب الحياة الإنسانية. حيث أقر الرئيس الأمريكى "بيل كلينتون" أنه "ليست العولمة مجرد قضية اقتصادية بل يجب النظر إلى أهمية مسائل البيئة والتربية والصحة".[5]

تعددت التعاريف التي توضح مفهوم العولمة كالتالى:

تعرف العولمة على أنها "إنها حربة حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية".

كما تعرف على أنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأ نظمة والحضارات والثقافات والقيم، والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.

بالإضافة إلى أنها تعرف بالعمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدأ بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع" وهي أيضأ أيديولوجيأ تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأميركته.

ذكرت نعيمة شومان (1998) أن جيمس روزنو (James Rosenau)، وهو أحد علماء السياسة الأمريكيين، عرف العول-مة على أنها العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيديولوجيا، وتشمل: إعادة الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة" .

عرف أحمد مجدى حجازى العولمة هي: العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب، والتي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة و التجزئة إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن ح الة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة"؛ والمواثيق الإنسانية الواردة في هذا التعريف هي المواثيق التي يصنعها الغرب اللادينى، وأساسها نظرة علمانية مادية للوجود لتحقيق مصالحه الخاصة، ثم تصدر للعالم على أنها مواثيق إنسانية لصالح البشرية، ولا بأس أن تصدر بها القرارات الدولية من هيئة الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة حامية للحقوق الإنسانية.

كما يمكن تعريف العولمة على أنها هي تعاظم شيوع نمط الحياة الاستهلاكي الغربي، وتعاظم آليات فرضه عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وإعلا ميًا، بعد التداعيات العالمية التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الشرقي، أو هي محاولة لفرض الفلسفة البرجماتية النفعية المادية العلمانية، وما يتصل بها من قيم وقوانين ومبادئ وتصورات على سكان العالم أجمع.

كما عرف الكاتب مصطفى محمود العولمة على أنها مصطلح بدأ لينتهي بتفريغ الوطن من وطنيته وقوميته وانتمائه الديني والاجتماعي والسياسي، بحيث لا يبقى منه إلا ّ خادم للقوى الكبرى.

أن العولمة ظاهرة فسرت إيجابيًا وسلبيًا وهي على جميع الأحوال تستدعي الا نتباه لخطورتها على الهوية والتصدي لمخاطرها. كما يتضح جليًا من خلال ما تقدم أن العولمة لكل من فهمها بشكل ايجابي تحمل معان نبيلة وعبارات براقة وجميلة

---

[5](2) خطاب ألقاه في المنتدى الاقتصادي بدافوس في يناير 2000م.

تعبر عن الحرية، العقلانية والتقارب بين الناس وإزالة الحدود، بينما تعني لكل من فهمها سلبًا هيمنة وسيطرة على الآخرين وسلب لحقوقهم ورغباتهم.

وفي الحقيقة لم توحد العولمة العالم وتجعله قرية صغيرة كما يدعي البعض إلا من خلال تكنولوجيا الاتصالات وانتشار المعلومات بسرعة هائلة وتوفرها للجميع اما من حيث الواقع فقد أحدثت العولمة فوضى عالمية في الوقت الراهن يبرز بشكل واضح من خلال رؤية الولايات المتحدة لدورها الأساسي والمركزي في السياسة الد ولية من جهة ومن خلال الصراعات المعلنة أحيانا والخفية أحيانا أخرى بين دول العالم من أجل اقتسام النفوذ والهيمنة الاقتصادية.

وبما أن العولمة تعني اختلاط الدول العظمى والصغرى في سوق مشترك، فإن خطورتها تكمن في التماس الدول العظمى لنفسها عذرا في استخدام قوتها بسبب التنافس للوصول إلى أهدافها وتحقيق مآربها مستخدمة قوتها العسكرية أو الا قتصادية التي هي خارج حدود السوق ونظمه وأعرافه.

وبعد دراسة تعريفات العولمة المختلفة، عرف الباحث العولمة إجرائيا بما يلي: العولمة هي: الحالة التي تتم فيها عملية تغيير الأنماط والنظم الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية ومجموعة القيم والعادات السائدة وإزالة الفوارق الدينية و القومية والوطنية في إطار تدويل النظام الرأسمالي الحديث وفق الرؤية الأمريكية المهيمنة، والتي تزعم أنها سيدة الكون وحامية النظام العالمي الجديد.

عناصر العولمة:

ممّا سبق يتضح لنا أنّ العولمة تتكون من العناصر الرئيسية التالية:[6(1)]

تعميم الرأسمالية: إن تغلّب الرأسمالية على الشيوعية جعلها تعمم مبادئها على كل المجتمعات الأخرى، فأصبحت قيم السوق، والتجارة الحرة، والانفتاح الا قتصادي، والتبادل التجاري، وانتقال السلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والأ شخاص، والمعلومات، هي القيم الرائجة، وتقود ذلك أمريكا وتفرضها عن طريق المؤسسات العالمية التابعة للأمم المتحدة، وخاصة مؤسسة البنك الدولي، ومؤسسة النقد الدولي، وعن طريق الاتفاقات العالمية التي تقرها تلك المؤسسات كاتفاقية الجات، والمنظمة العالمية للتجارة وغيرها.

القطب الواحد: تفردت أمريكا بقيادة العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وتفكيك منظومته الدولية المسمى (حلف وارسو)، إنه لم تبلغ دولة عظمى في التاريخ قوّة أمريكا العسكرية والاقتصادية، مما يجعل هذا التفرد خطيرا على الآ خرين في كل المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية.

ثورة التقنيات والمعلومات: مرّت البشرية بعدّة ثورات علمية منها ثورة البخار والكهرباء والذرّة، وكان آخرها الثورة العلمية والتكنولوجية، وخاصة في مجال التطورات السريعة والمدهشة في عالم الحاسوب الآلي (الكمبيوتر)، وتوصل الحاسوب الآلي الحالي إلى إجراء أكثر من ملياري عملية مختلفة في الثانية الواحدة، وهو الأمر الذي كان يستغرق ألف عام لإجرائه في السابق، أما المجال الآ خر من هذه الثورة فهو التطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و التي تتيح للأفراد والدول والمجتمعات للارتباط بعدد لا يحصى من الوسائل التي تتراوح بين الكابلات الضوئية والفاكسات ومحطات الإذاعة والقنوات التلفزيونية الأ رضية والفضائية، التي تبث برامجها المختلفة عبر حوالي (2000) مركبة فضائية، بـ

---

[6](1) أسماء فلاح العزمى (2017). العولمة. الجزائر: مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإ نسانية، 8، نوفمبر، 195 ~201.

الإضافة إلى أجهزة الكمبيوتر، والبريد الإلكتروني وشبكات الإنترنت، التي تربط العالم بتكاليف أقل، وبوضوح أكثر على مدار الساعة، لقد تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة، أو قوة من القوى الاجتماعية و السياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم.

آليات العولمة:

آليات العولمة عبارة عن مجموعة من الميكانزيم والعمليات التي تؤد=ي إلى الاندماج في العولمة، وهي نوعين:

الآليات والوسائل التقنية:

عبارة عن مجموعة من الأسس التكنولوجية التي تقوم عليها العولمة، وتتمثل في:

أ- حدوث تقدم تقني هائل في وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية. مما نجم عنه اختصار المسافات الجغرافية، وسرعة الاتصال بين أرجاء العالم، وتوسيع نطاق المبادلات العالمية.

ب- حدوث ثورة تكنولوجية كبيرة في وسائل الاتصال: كالهاتف، والفاكس، والأقمار الاصطناعية، والإنترنت. مما زاد من الروابط والاتصال بين مناطق العالم (قرية ع المية واحدة).

ج- ظهور وسائل جديدة في مجال الإعلام: كالصحافة الإلكترونية، والتلفزة الرقمية. مما سهل بروز مجتمع الإعلام، والتجارة الإلكترونية، والمعاملات المصرفية و المالية والاقتصادية عن بعد.

الآليات الاقتصادية:

هي جملة من الإجراءات التي تقوم بها الدول والمؤسسات الدولية لتسهيل ا لاندماج في العولمة، وتتمثل فيما يلي: تخفيض رسوم الجمارك، ومنح حوافز للرساميل الأجنبية بمراجعة قوانين الاستثمار، وتشجيع التنافسية اعتمادا على معياري الجودة والمواصفات الدولية، وإلغاء مراقبة الدولة للاقتصاد بالتخلي عن سياسة التأميم والتخطيط الموجه، وخوصصة القطاعات الإنتاجية بتفعيل المبادرة الحرة، ونهج اقتصاد السوق، وإجراء مفاوضات لتحرير التجارة العالمية.

أسباب ظهور العولمة (النظام الجديد):

يرجع الدكتور عبد الوهاب المسيرى ظهور العولمة إلى عدة أسباب، فيقول: "

ونحن نلخص أسباب ظهور هذا النظام الجديد فيما يلي:

أ- أدرك الغرب عمق أزمته العسكرية والثقافية والاقتصادية، وأحس بالتفكك الداخلي وبعجزه عن فرض سياساته بالقوة.

ب- أدرك الغرب استحالة المواجهة العسكرية والثقافية والاقتصادية مع دول العالم الثالث، التي أصبحت جماهيرها أكثر صحواً، ونخبها أكثر حركية وصقلا ً وفهماً لقواعد اللعبة الدولية.

ج- أدرك الغرب أنه على الرغم من هذه الصحوة، فثمة عوامل تفكك بدأت تظهر في دول العالم الثالث فقد ظهرت نخب محلية مستوعبة تماماً في المنظومة القيمية والمعرفية والاستهلاكية الغربية - يمكنه أن يتعاون معها ويجندها، وهي نخب يمكن أن تحقق له - من خلال السلام والاستسلام - ما فشل في تحقيقه من خلال الغزو العسكري. لكل هذا أدرك الغرب إمكانية اللجوء للإغواء والإغراء، بدلا ً من القمع والاستفادة من التفكك لضرب التماسك، بدلا ً من الهجوم التدميري المباشر، وبذا يحل إشكالية عجزه عن المواجهة ويتخلى عن مركزية واضحة وهيمنته المعلنة، ليحل محلها هيمنة بنيوية تغطيها ديباجات العدل و السلام والديمقراطية التي ينقلها البعض ببَبْغائية مذهلة.

خصائص العولمة:

تتصف العولمة بمجموعة من الخصائص أبرزها ما يلي:[7](1)

1. **سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات العالم حيث تم اختراق أكثر من (30) ألف شركة متعددة الجنسيات إلى (500) شركة كبرى فى العالم إيرادها يعادل حوالى (41%) من النتائج المحلى الإجمالى العالمى، كما أن (424) شركة من هذه الشركات تمتلكها مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، أمريكا واليابان وكندا وفرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا.**
2. **بروز أحادية القطب التى تعد من أهم سمات العولمة، والتى تتمثل فى الهيمنة الأمريكية على العالم والسيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية وامتلاك وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتقدمة.**
3. **تراجع دور الدولة وعجزها عن مواجهة الشركات متعددة الجنسيات التى حلت محل الدولة فى بعض الدول المتقدمة.**
4. **تكوين نخبة من رجال الأعمال لا تنتمى إلى بلد معين، هدفها الأساسي السعى لنقل نشاطها فى أى مكان وفق مقتضيات العائد المادى على نطاق علمى.**
5. **تحقيق الوحدة والألفة والتأمل بين البشر دون اعتبار للعرق أو الثقافة أو الطبقة الاجتماعية والخلفية.**
6. **تؤدى العولمة إلى انقسام العالم إلى مناطق حضارية مغلقة وأخذ هذا الا نقسام الشكل الثقافى والحضاري وأصبح أكثر وضوحاً من أى وقت مضى.**

وسائل العولمة:

لقد لجأت القوى الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوسائل التالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من وراء العولمة.

1. **إنشاء التكتلات والمنظمات الاقتصادية والتجارية التي تمرر من خلالها السياسات والإملاءات لصالح العولمة، ومن ذلك اتفاقية الجات "أعضاؤها (117) دولة" (الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية)، (General Agreement on Tariffs and Trade) (Gatt)، وتكتل "النافتا" American Free Trade Agreement (NAFTA) المكون من كندا وأمريكا والمكسيك، و السوق الأوربية المشتركة (The European Economic Community)، و التعاون الاقتصادى لآسيا والهادى "آبك" (Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC) المكون من دول "النافتا" واستراليا ونيوزلندا واليابان وإندونيسيا وماليزيا، ومنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) (WTO) التي تنتمي إليها كثير من دول العالم.**
2. **استخدام الشرعية الدولية الزائفة وعبر استغلال الأمم المتحدة ومؤسساتها المالية -صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير- في فرض وتنفيذ الإملاءات والقرارات السياسية والاقتصادية التي تضر بالدول والشعوب وتحقق المصالح العليا لأمريكا وحلفائها. فمن الملاحظ أن العولمة ترتكز اقتصادياً على ثلاث ركائز هي: النظام النقدي العالمي ويشرف عليه صندوق النقد الدولي، والنظام الاستثماري العالمي بإشراف البنك الدولي، والنظام**

---

[7](1) أسماء بلاغماس، وشفيعة حداد (2022). تأثير العولمة في بعدها الثقافي الهوياتي على الهوية الثقافية الوطنية، جامعة بتانة، ص 25.

التجاري العالمي بإشراف وإدارة منظمة التجارة العالمية والتي تعمل بالتنسيق مع الشركات الكبرى العابرة للقوميات.

3. تقديم الدعم الاقتصادي والمعنوي للأنظمة والحكومات المعادية للإسلام، وفرض سياسة الحصار والتجويع على الأنظمة المتمردة على الإرادة الأمريكية، أو الأنظمة التي تسعى إلى اتخاذ الإسلام منهجاً وشريعة للحياة. واستخدم العقوبات الدولية التي تفرضها أمريكا -من خلال الأمم المتحدة طبقاً لمعاييرها الخاصة التي تحقق أهداف العولمة.
4. تقييد الحكومات في العالم الإسلامي بالاتفاقيات المجحفة الظالمة، كاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية في الوقت الذي يسمح فيه لليهود ومن على شاكلتهم بامتلاك تلك الأسلحة وتطويرها.
5. تسخير القوى العلمانية الداخلية من الكتاب ورجال الإعلام والتربية لصالح العولمة والاستفادة من جهود المستشرقين وقادة الغزو الفكري.
6. كتم الصوت الإسلامي المعبر عن آمال الأمة وتطلعاتها في الحرية والاستقلال وعدم التبعية للسيطرة الغربية.
7. الإكثار من المنظمات والجمعيات والمؤسسات الخدماتية الأهلية ذات الأ هداف آلا دينية ودعمها مالياً ومعنوياً.
8. إحلال الثقافة الغربية من خلال نشر اللغة الإنجليزية من خلال الأزياء والمأكولا ت والمنتوجات الغربية وإقامة المطاعم الأمريكية (ماكدونالد) وإقامة شركات إنتاج المواد الغذائية الأمريكية ومن أمثلتها شركة (كوكا كولا) للمشروبات الغازية.
9. استخدام وسائل الدعاية والإعلام وشبكات الاتصال الحديثة كالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وشاشات الحاسوب لإحداث التغيرات المطلوبة لعولمة العالم.
10. يقول العالم الأمريكي المعروف أفرام ناعوم تشومسكي (Avram Noam Chomsky)[8(*)]: "إن العول-مة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام ، تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف، أي على العالم كله".

إن هيمنة أمريكا ناتجة من أن (65%) من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية تحت سيطرتها، ومن إنتاجها. هذا الأمر الذي أدى إلى توجس بعض الدول الغربية وخوفها على أجيالها. إن طغيان الإعلام والثقافة الأ مريكيتين في القنوات الفضائية دفع وزير العدل الفرنسي جاك كوبون أن يقول: "إن الإنترنت بالوضع الحالي شكل جديد من أشكال الاستعمار، وإذا لم نتحرك فأسلوب حياتنا في خطر، وهناك إجماع فرنسي على اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لحماية اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية من التأثير الأمريكي".

بل إن الرئيس الفرنسي جاك شيراك (Jacques Chirac) عارض قيام مطعم ماكدونالدز الذي يقدم الوجبات الأمريكية مبررا ذلك أن يبقى برج أيفل منفرداً بنمط العيش الفرنسي.

كما هاجم وزير الثقافة الفرنسي هجومًا قويًا على أمريكا في اجتماع اليونسكو بالمكسيك، وقال: "إني أستغرب أن تكون الدول التي عانت الشعوب قدرًا كبيرًا من الحرية، ودعت إلى الثورة على الطغيان هي التي تحاول أن تفرض

---

[8](*) أفرام نعوم تشومسكي هو أستاذ لسانيات وفيلسوف أمريكي وأيضًا عالمٌ إدراكي وعالمُ منطقٍ ومؤرخ وناقد وناشط سياسي. يعمل تشومسكي أستاذًا فخريًا في اللسانيات في قسم اللسانيات والفلسفة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا التي عمل فيها لأكثر من 50 عام

ثقافة شمولية وحيدة على العالم أجمع. ثم قال: إن هذا شكل من أشكال الإ مبريالية المالية والفكرية، لا يحتل الأراضي، ولكن تصادر الضمائر، ومناهج التفكير واختلاف أنماط العيش.

وتبعًا لهذه السياسة قررت فرنسا أن تكون نسبة الأفلام الفرنسية المعروضة باللغة الفرنسية في التلفاز الفرنسي 60% وفي المقاطعات الكندية بلغت الهيمنة ا لأمريكية في مجال تدفق البرامج الإعلامية والتلفاز إلى حد دعا مجموعة من الخبراء إلى التنبيه إلى أن الأطفال الكنديين، أصبحوا لا يدركون أنهم كنديون لكثرة ما يشاهدون من برامج أمريكية.

10. التوسع في قبول الطلاب الأجانب في الجامعات والمعاهد الغربية، ففي أمريكا وحدها أكثر من عشرين ألف جامعة ومعهد مهمتها القيام بالبرامج الثقافية التي ترسخ لديهم الثقافة الغربية وتستخدمهم وسائل للعولمة.
11. استخدام ما يسمى بالديمقراطية وحقوق الإنسان واعتبارات الحياة المعاصرة ومواثيق الأمم المتحـدة في محاربة منظومة القيم والأخلاق والتشريعات السائدة في المجتمعات الإسلامية.
12. المؤتمرات الاقتصادية ومؤتمرات التنمية والسكان التي تعقد في كافة دول العالم، واستخدامها للترويج لثقافة وفكرة العولمة.
13. تنظيم المهرجانات الفنية الغنائية والموسيقية واللقاءات الشبابية التي تشترك فيها فرق ووفود من كل أنحاء العالم.
14. استغلال المرأة عبر دعوات لتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، وسن قوانين ع المية بحجة حماية حقوق المرأة.
15. سياسة السوق وفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والشركات الكبرى متعددة الجنسيات للقيام بالاستثمار غير المباشر في دول العالم والاعتماد على خوصصة الشركات والمؤسسات الاقتصادية والخدماتية الوطنية و الحكومية، أي نزع ملكية الوطن والأمة والدولة لها ونقلها للخواص من الداخل والخارج لإضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لصالح ظاهرة العولمة ، ومن ثم إحداث هزات مالية في أسواق العالم، وفتح الأسواق المحلية أمام السلع ورؤوس الأموال والمعلومات الوافدة، وهدم الأسوار الجمركية والقيود أمام التجارة الدولية، وعدم إعطاء الدعم لبعض السلع بحجة أن ذلك يضر التنمية، وتسريح الجيوش أو الحد من أعدادها وخوصصة القطاع العام، وتخلي الدولة عن دورها في إدارة اقتصادها وحمايته وفق رؤيتها ومصالحها الخاصة.

أدوات العولمة:

تتعدد أدوات العولمة في النقاط التالية:[9(1)]

أ- تخطيط السيناريو: يخطط المسؤولون عن التوريد لسيناريوهات متعددة، وذلك لتحديد مكان وكيفية الاستثمار لتنمية الأسواق الحالية أو تطوير أسواق جديدة، وتتمثل خطوات نجاح تخطيط السيناريو في الحفاظ على مكانة قوية في الأعمال الأ ساسية، ووضع رهانات معقولة، وإنشاء قابلة للتكرار للتحديث المستمر، واختبار التحمل، وتحديد السيناريوهات الجديدة.

ب- الموقع: ويتم فيه التقليل من مخاطر سلسلة التوريد الناتجة عن سياسة الحكومة من خلال إجراء عمليات محلية، ويتضمن نجاح هذه العملية استثمار

[9(1)] أسماء أنور طلبة نصر (2020). الهوية الوطنية: العوامل المؤثرة في تكوينها لدى شباب الجامعات بالخرطوم. جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية. مجلة الدراسات الأ فريقية، 48، يوليو، 99 ~ 122.

السكان المحليين، ووضع خطة واضحة للوعي الاجتماعي، وتنفيذ التكنولوجيا المناسبة لتقليل الأصول المادية والسماح بتخصيص المنتجات والخدمات.
جـ- الرقمنة: توفر البيانات الضخمة والإنترنت فرصًا كبيرةً لزيادة سرعة سلسلة التوريد، وتوليد أنماط جديدة لقيمة العميل، وتتيح اتخاذ قرارات أسرع من البداية إلى النهاية للمنافسة محليًا مع الإدارة على مستوى العالم، ويقوم مديرو سلسلة التوريد بتطوير إستراتيجية رقمية واضحة تربط جميع الشركاء وتوفر المرونة للا ستجابة لاحتياجات السوق، وقد تتضمن هذه الإستراتيجية الطباعة ثلاثية الأبعاد، و التحليلات التنبئية، والتنقل المستند إلى الويب، واستخدام نماذج المصادر الديناميكية.
د- مناصرة الحكومة: وهذه من أهم الأدوات لأن القوانين الحكومية والدولية تؤثر على سلاسل التوريد من الناحيتين التشغيلية والمالية، وتتمثل في التثقيف نيابة عن العملاء والموظفين والمساهمين للإبلاغ عن القضايا المهمة في المؤسسات المختصة، وبناء علاقات لتعزيز سمعة هذه المؤسسات وتهيئة بيئة تنعم بالثقة، ومن الضروري بناء منصة تتيح التحدث للموظفين وأصحاب المصلحة، وذلك لسرد قصص المؤسسات قبل اتخاذ قراراتها التشريعية والتنظيمية الرئيسية.
ه- التنوع العالمي والشمول: تولد الفرق المتنوعة ابتكارات أكبر ونتائج أفضل، و التنوع العالمي هو مجموعة متنوعة من المهارات، والتدريب، والخبرات، ووجهات النظر، والخلفيات الثقافية في الشركة، ومن الضروري أن يكون مديرو سلسلة التوريد رائدين في التنوع العالمي والشمول من خلال زيادة المرونة في مكان العمل، وتقليل التحيز غير الواعي من خلال التعليم والوعي، والسعي عن قصد إلى التنوع والشمول في التوظيف، وتطوير القادة والتدريب، وممارسة التدريب متعدد الوظائف.

مجالات العولمة:

العولمة السياسية:

إن الجانب السياسي للعولمة وهو جانب الحرية والديمقراطية وهو جانب دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمن غالي من دماء أبنائها ولا تزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها حيث ان الديمقراطية الحرة لم تعد مجرد شعارات زائفة يمكن إرجاء تطبيقها أو يمكن تزويد إرادة الشعوب فيها بل أصبحت حتمية فرضية من حتميات الحياة الحرة الكريمة ومعها أخذت قلاع الظلم والطغيان والجبروت والتسلط تنهار وتدك حصونها واحدا بعد الأخر لقد أثارت العولمة الكثير من الأسئلة وأثارت كل كوامن الفكر بشأن ولادة مرحلة كونية جديدة.

وهناك من يرى أن العولمة فى المنظور السياسي تعنى أن الدولة لا تكون هى الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، و لكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات و منظمات عالمية و جماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتعاون والاندماج الدولي بحيث تكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها فى المجالات الاقتصادية، والبيئة التكنولوجية وغير ذلك مما يعنى أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية ف العملية قد تضطر الى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية مما ينتج منه أن

حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة و مقيدة.[10](1)

إن العولمة في المنظور السياسي تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد علي المسرح السياسي العالمي ولكن توجد إلي جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلي تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي بحيث تكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة التي يأخذ في التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلي التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وغير ذلك ما يعني أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية ولكن من الناحية العملية قد تضطر إلي التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية مما ينتج منه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة.

حيث هوى النظام الحزبي الواحد في بعض الدول التي أخذت بتعدد الأ حزاب وإتاحة له حرية العمل الوطني عن طريق تعميق الديمقراطية حيث أسقطت الحواجز التي تحول دون تكوين الأحزاب السياسية ولم تعترض مسيرتها طالما أنها تعمل لصالح الوطن والمواطنين كما وفرت حرية التي شيح للمجالس النيابية وحرية الانتخاب ومن مظاهر العولمة السياسية احترام حقوق الإنسان وحرياته الأ ساسية طبقا لميثاق الأمم المتحدة ويعتبر مبدأ التدخل لأغراض إنسانية أو التدخل الدولي الإنساني مثلا حيا لذلك الاهتمام.

كما يدخل ضمن مظاهر العولمة السياسية النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية غير الحكومية والتي تركز اهتماماتها علي قضايا ذات طابع ء المي مثل حقوق الإنسان وتحقيق السلام وتعد منظمات حقوق الإنسان ومتى طليعتها منظمة العفو الدولية مثالا ناصعا للعمل الدائب والنشاط المستمر و الجهد المعنى الذي يتوخى احترام حقوق الإنسان. وترفع العولمة السياسية شعارات الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وتواجه دول العالم الثلاث تحديات كبيرة تجاه هذه الشعارات الثلاثة.[11](1)

وهناك اتجاها آخر ينادى به الاستراتيجيين من علماء السياسة يرى ضرورة فك الاشتباك بين العولمة والهيمنة إذ يرى هؤلاء أن العولمة عملية تطور تاريخى موضوعى لا نملك إلا الاستجابة إليها بينما الهيمنة وهى ايدولوجيا العولمة هى ما يجب أن نحاربها على اعتبار أن الهيمنة انتعاش لـموازين القوى السيـاسية، والاق ـتصـادية فى العالم لـصالـح قطب واحـد يـريد أن يفرض سياسات يسير الكل فى ركابها

العولمة الاقتصادية:

تمثل ظاهرة العولمة الاقتصادية أحد أبرز التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في أزمنة نهاية القرن العشرين والعولمة الاقتصادية مرحلة من مراحل تطور المنظمة الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات إنتاجية كونية وهيمنة معلومة على موارد الكوكب وإدارة اقتصادية شديدة المركزية للعلاقات الاقتصادية

---

[10](1) أحمد مجدي حجازي، العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية، المؤتمر العلمي الرابع (الثقافة العربية في القرن القادم بين العولمة والخصوصية). الأردن: جامعة فيلادلفيا، مايو 1998م، 3، 14.

[11](1) أحمد ضياء الدين خليل "العولمة الإجرامية ومردوداتها الأمنية" مجلة الأمن العام، مطابق الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 170، يوليو 2000م، 10، 15.

العالمية ولمجريات ومغريات الاقتصاد العالمي وشيوع منطق القرار الاقتصادي المعولة ومقومات السيادة الاقتصادية العالمية بدلا من مقومات السيادة الا قتصادية الوطنية والسيطرة العولمة علي حركة التصنيع والتكنولوجيا.

وتستند العولمة إلي مرجعيات تمثل أهمية قصوى لاقتصاديات دول الجنوب ومنها الاقتصاديات العربية ويشير مفهوم العولمة الاقتصادية إلي تحول العالم إلي منظومة موحدة مترابطة للعلاقات الاقتصادية التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه علي بعض ا لأخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة و الخبرة حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارها ولا قيمة لسلع دون أسواق تستهلكها.

وشاع استخدام هذا المصطلح بداية فى مجال المال والتجارة والاقتصاد ولكنه سرعان ما تعدى هذا الإطار المحدود بالاقتصاد وليصبح الحديث عنه على أنه نظام عالمى يتضمن فى شموليته مجالات المال، والتبادل، والاتصالات وتقيدها وصولا إلى مساحات السياسة، والفكر وهو ما يعنى فى أبسط تعريفاته الانتقال ب الشئ من المحدود إلى اللامحدود أو جعله عالميا، أو حدوده الكرة الأرضية وتعد العولمة إحدى معززات و نتائج التقنية الحديثة فى وسائل الاتصال و الإعلام و الإعلا ن و هذا المفهوم الجديد مع بدء عمل منظمة التجارة الدولية و أثرها فى التحول من الاقتصاد الوطنى المنطلق الى الاقتصاد العالمي و سوقه الموحدة ستجعل الصعب على أية دولة أن تحقق معدلات التنمية المنشودة خارج نطاق هذا السوق بل إن التوجه نحو هذا السوق وإيجاد الميزة التنافسية للصناعات الوطنية يصبح المحرك الأساسي للصادرات و من ثم التطور الصناعي وبذلك يصبح التجديد، و التطوير، والمحافظة على الجودة من العناصر المهمة لتحقيق الميزات التنافسية ا لأمر الذى يوحى إلى أن نهضة التربية و التعليم ستصبح أساس التطور الاقتصادي الجديد ، و بالاهتمام المتزايد خلال هذا العقد من قبل الدول المتقدمة بإصلاح نظم التربية، و التعليم لتتواكب مع المستجدات العالمية الإدليل واضح على هذا التوجه.[12(1)]

يشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي الى تحول العالم الى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخدمات و السلع والمنتجات والأسواق ورؤس الأموال والعمالة والخبرة حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها ويضيف الاقتصاديون أنه منذ بدء تطور، وتضخم الشركات المتعددة الجنسيات فقط تطورت العولمة اقتصاديا، ومعلوماتيا، وأدى تعمق هذا التطور الى الإسراع بتضخم هذه الشركات بدءا من زيادة قدرتها على الاستفادة من فروق الأسعار أو نسبة الضرائب أو مستوى الأجور وانتهاء بتركيز الإنتاج فى المكان الأرخص و نقله إلى الاستهلاك فى المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية و العولمة هى صناعة ا لأسواق التى تتضمن عالمية التصدير والاستيراد.

وبذلك فالعولمة فى مفهومها الاقتصادي إبعاد وإقصاء المستضعفين نهائيا عن أى مشاركة فى ميادين التنافس وإفساح المجال للشركات عابرة القارات لكى

---

[12](1) أحمد إبراهيم عبد العال حسن (2018). مدى تأثير العولمة الاقتصادية والأخلاقية على المواطنة وسبل مواجهة مخاطرها "في ظل المتغيرات المعاصرة". المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر: المواطنة والقانون. جامعة بنها: كلية الحقوق، مج 2، 1074 ~ 1104.

تفرض قوانينها وأسعارها و شروطها على أصحاب الكيانات الاقتصادية الهشة من الفقراء، والمطحونين دون أى اعتبار لإنسان والنتيجة معروفة سلفا وهى أن يبقى الضعفاء فريسة لجشع الكبار واقفين فى انتظار الموت والانتحار فالعولمة الا قتصادية هي عملية سيادة نظام اقتصادي واحد ينطوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم علي أساس تبادل الخامات و السلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم.

وأن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد هادر من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم علي بعضها البعض وقد تنامى هذا التيار مع تزامن حركة نهوضية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة وتصدع نظم الإنتاج في اقتصاديات دول التخطيط المركزي وتحولها إلي اقتصاد السوق وما أحدثه ذلك من تفكيك هائل وانكشاف خارجي ضخم في هذه الدول.

يقوم البعد الاقتصادي للعولمة علي مبدأ حرية التجارة الدولية الذي يعني انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز وقد عبرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عن هذا المبدأ خير تعبير حيث تنص أهدافها علي إقامة نظام تجارة دولية حرة يؤدي إلي رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة والاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية و العمل علي تطويرها وتنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية و الخدمات وتشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الا ستثمارات العالمية وسهولة الوصول إلي الأسواق ومصادر المواد الأولية وتشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها .

وبذلك تترتب علي العولمة الاقتصادية زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم ولذلك فإن الدول النامية وخاصة الدول الأقل نمو تواجه أوضاعا بـ الغة الصعوبة ومن بينها انخفاض رصيد رأس المال البشري وعدم توافر البنية الأ ساسية وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلي ارتفاع مستويات الدين الخارجي الأ مر الذي يترتب عليه عدم قدرة استفادة هذه الدول من العولمة ومن هذه العوامل أيضا ضعف جانب العرض واعتماد هذه الدول علي سلعة أو سلعتين في التصدير با لإضافة إلي التقلبات التي تلحق بأسعار صادرات هذه الدول.[13(1)]

العولمة العسكرية:

يرى العديد من العلماء أنّ الهدف الأساسي من العولمة هو هيمنة الدول القوية على الدول الضعيفة، ونقل أفكار هذه الأولى لتحل مكان أفكار ومعتقدات الا خيرة. تراجع حدود القومية السياسية وتآكل دور الدول الضعيفة. ترمي العولمة إلى طمس جميع ثقافات وسياسيات وعادات وتقاليد الدول.

المحور الثانى: انعكاس العولمة على الهوية الوطنية في كوريا الجنوبية:

لقد قطعت كوريا الجنوبية شوطاً كبيراً فى طريق التنمية منذ عام 1961م و هو العام الذى جاء فيه الجنرال (بارك شونغ هى) إلى السلطة فى كوريا الجنوبية

---

(1)[13] أبو العلا على أبو العلا النمر (2004). "العولمة والنظام العالمى الجديد" القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 22.

عبر انقلاب عسكرى ، و على الرغم ما كانت عليه الدولة الكورية من حالة سيئة عقب الحرب الكورية(1950-1953) إلا أنها استطاعت تجاوز الأزمة و المضى قدمًا فى طريق التنمية ، و فى سبيل ذلك مرت بمراحل عدة تميزت كل مرحلة عن سابقتها باستراتيجية مختلفة فى التصنيع ،و كما أن التجربة التنموية لكوريا الجنوبية تظهر أمامنا متفردة نظرًا لأنها تحمل الكثير من عوامل النجاح.

أما عن حالة كوريا الجنوبية ، فنجد أنها بدءًا من عقد الستينيات قد شرعت فى عمل طفرة نوعية فى تنمية المجتمع على كافة المستويات خاصة إذا ما نظرنا إلى وضع الدولة الكورية عقب الحرب الكورية (1950-1953) ، والتى خرجت منها منهكة تمامًا ، و لكنها تمكنت من تحقيق انجاز كبير فى فترة زمنية ليست بالطويلة إذا ما نظرنا لحجم الضرر الذى كان قد لحق بالدولة الكورية آنذاك ، فقد أضرت تلك الحرب كثيرًا بقطاع الزراعة الذى كان يشكل أساسًا للاقتصاد الكورى آنذاك ، و ذلك فى الوقت الذى لم تكن فيه المساعدات الأمريكية تستطيع احتواء كل متطلبات و احتياجات الدولة الكورية من الغذاء و الطاقة على سبيل المثال ، و إذا اضفنا إلى ذلك حالة عدم الاستقرار السياسى التى خلفتها الحرب يمكننا تصور إلى أى مدى كانت كوريا الجنوبية مدمرة عندما شرعت فى التنمية

فمنذ وصول الجنرال "بارك شونغ[14](*) هى" للسلطة عبر انقلاب عسكرى فى عام 1961م و الكثير من النهضة الاقتصادية الكورية يُعزى لتلك الفترة ، حيث وضع "بارك" أولوية عظمية للتنمية الاقتصادية ، و بدأ مرحلة جديدة استبدل بها استراتيجية التصنيع من أجل الاحلال محل الواردات باستراتيجية أخرى و هى التصنيع من أجل التصدير ، كما يتضح نموذج تطبيق الدولة التنموية عند الجنرال "بارك" فى سعيه نحو الاعتماد على أسلوب التخطيط المركزى ، حيث قام بتدشين ما عُرف "بالمخطط الخماسى" عام 1962م ، كما أنه قد انشأ ما عُرف وقتها"بمجلس التخطيط الاقتصادى" للاشراف على المشروعات ، كما قد وضعت كوريا الجنوبية هدف تحقيق نمو اقتصادى يصل إلى 7.1%فى خلال الفترة 1962-1966 ، و بالفعل حققت تلك الفترة نتائج تفوق تلك التى كان يُتطلع إليها ، حيث زاد الناتج المحلى الإجمالى من 4.1% فى عام 1962 إلى 9.3% فى عام 1963م

كما عمل الجنرال "بارك شونغ" على تشجيع عمل الشركات العملاقة بهدف توسيع مشاركتها فى تنفيذ مخططات الدولة ، و بالفعل كان يقدم لها المساعدات و التسهيلات و لكنه كان يمنح لها تلك التسهيلات و الامتيازات شريطة إسهامها فى نهضة الدولة و سيرها على المخطط الموضوع من قبل الدولة ، أما مع بداية السبعينيات فقد عدلت كوريا الجنوبية من استراتيجيتها ، حيث وجدت نفسها محاطة بمنافسة شرسة من جانب الدول الصاعدة حديثًا و التى استطاعت تطوير صناعتها.

و من هنا دشنت كوريا الجنوبية خطة خمسية ثالثة تهدف لتطوير الصناعات الخفيفة ، وإنشاء قطاعات جديدة تعمل فى إنتاج الصناعات الثقيلة و الكيمياوية ، و قد شجعت الدولة على الاستثمار فى هذه القطاعات بشكل كبير ، فقد وفرت لها إعفاءات ضريبية خلال الثلاث سنوات الأولى ، الأمر الذى جعل هذه الصناعات تحقق نجاحًا منقطع النظير خلال عقد التسعينيات ، فقد شكلت تلك الصناعات ما يزيد عن نسبة 60% من صادرات كوريا الجنوبية للخارج.

---

[14](*)بارك تشونغ هي (Park Chung-hee) (وُلد 30 سبتمبر، 1917 - توفي 26 أكتوبر، 1979) فريق أول في جيش الجمهورية الكورية، ورئيس سابق لـ كوريا الجنوبية من 1962 حتى 1979م.

و بالفعل قد حافظت كوريا الجنوبية على معدل نمو كبير خلال السبعينيات و الثمانينيات و التسعينيات ، حيث ركزت على تطوير قطاعات الاستثمار والبحوث، و التطوير التكنولوجى، الأمر الذى حافظ لها على ميزتها التنافسية فى الخارج، وقد كان نتاج الخطط الخمسية الأربع الأولى أن أصبحت كوريا الجنوبية اقتصاداً صناعياً مُصدراً، و أن ظهرت مجموعة من الشركات الكورية العملاقة والتى عُرفت بمسمى "مجموعات تشابول".

وقد استطاعت الارتقاء بالاقتصاد الكورى و تحويله لاقتصاد مُصدر، ومع تطور دور الدولة التنموية فى كوريا الجنوبية مع حلول عقد الثمانينيات قللت الدولة من دورها التدخلى فى مساعدة الشركات العملاقة، وبدأت فى دور اشرافى أكثر منه تدخلى، وقد كان نتيجة لكل هذه التطورات المتتالية أن ظهرت ما نسميها اليوم "بالمعجزة الكورية"، فزاد متوسط دخل الفرد من 87 دولار فى عام 1962 إلى 6749 دولار فى عام 1992م، وأيضاً زاد الناتج المحلى الاجمالى لكوريا الجنوبية من 3810 مليون دولار فى عام 1960 إلى 65750 مليون دولار فى عام 1981م.

المحور الثالث: أثر العولمة على الهوية الوطنية في كوريا الجنوبية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا:

التجربة التنموية لكوريا الجنوبية (1961-1987):

اتسمت كوريا الجنوبية عند بدء تجربتها بامتلاك اقتصاد متأخر يتسم بفائض فى العمالة ، و وجدت الدولة الكورية نفسها منوطة بحل تلك المشكلة، فعملت على تشجيع انتقال العمالة من الريف إلى الحضر، و اقامة الصناعات كثيفة العمالة ،و ذلك كله لاستيعاب هذا الفائض فى العمالة ، وفى نفس الوقت عملت الدولة على زيادة الاستثمارات فى المجال الزراعى، و ذلك لإتاحة الفرصة للتبادل التجارى بين الريف و الحضر، ومن الملاحظات المهمة فى هذا الصدد أن الدولة سعت لضبط معدل المواليد فى الريف سعياً لتقليل العدد الفائض من العمالة المتزايدة.[15(1)]

ومن المهم أيضاً فى هذا الشأن هو أن كوريا الجنوبية تميزت فى أوائل الستينيات بفائض فى العمالة المتعلمة والمثقفة، فقد كانت نسبة من يتمكنون من القراءة و الكتابة حوالى 70% من السكان، و من ثم كانت العمالة التى تتمتع بمستوى تعليمى عالى عاملاً من عوامل الانطلاق للتجربة الكورية.

لكننا إذا بدأنا البحث فى عوامل نجاح الدولة التنموية فى كوريا الجنوبية و اخفاقها فى مصر لابد لنا أن نستطلع الوضع فى كلا الدولتين قبيل البدء فى التنمية ، فمصر كانت فى الستينيات تفوق كوريا الجنوبية فى معدلات كثيرة ، و لكن الأ وضاع و التطورات التى تلت ذلك و على مدار الثلاثين عاماً التالية للستينيات تغير الوضع رأساً على عقب، و قفزت كوريا الجنوبية على مصر و تخطتها ، لذا سنتناول فى هذا المحور المراحل التى مرت بها تجربة كل من كوريا الجنوبية فى التنمية .

المراحل التى مرت بها التجربة التنموية لكوريا الجنوبية:

سنناقش فى اطار استعراضنا لتطور تجربة الدولة الإنمائية فى كوريا الجنوبية فى الفترة(1961-1987) نقطتين أساسيتين ألا وهما :

[15(1)] بيونج ناك سونج،(2006)،صعود الاقتصاد الكورى،ترجمة:عبد الله شحاته خطاب ،(ص15)، القاهرة،مركز الدراسات الآسيوية

1. التحول الذى شهده هيكل الصناعة الكورية (باعتبار أنه قد مثل أساسا فى التجربة التنموية لكوريا الجنوبية).
2. مراحل تطور التجربة التنموية لكوريا الجنوبية .

1. التحول الذى شهده هيكل الصناعة الكورية

إن عملية التصنيع ضرورية لأى دولة تريد أحداث تنمية، و من هنا جاءت ضرورة دراسة التصنيع كأحد جوانب التنمية فى كوريا، فكوريا الجنوبية قد تحولت بدءا من الستينيات وعلى مدى فترة وجيزة من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية كبرى دون أن يؤدى هذا القفز التنموى السريع إلى اختلالات فى توزيع الثروة أو التسبب فى معدلات بطالة عالية ،و كانت نقطة البداية بالنسبة لكوريا الجنوبية فى هذا الصدد هو التحول عن استراتيجية التصنيع من أجل الإحلال محل الورادات وهى الاستراتيجية المُتبعة من قبل عدد كبير من الدول النامية ،إلى استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، وهو الأمر الذى ينفى الادعاء القائل بأن سبب نمو قطاع الصناعة الكورى يرجع لتزايد معدلات الطلب الداخلى، ذلك لأنه ينبغى التفرقة بين الدولة التى تتوجه فى استراتيجيتها الصناعية نحو الداخل و الدولة التى تقوم على استراتيجية صناعية قوامها هو التصنيع من أجل التصدير ، و لايضاح الفرق نلاحظ أن :

أ) الدولة التى تتبع استراتيجية التصنيع من اجل الاحلال محل الواردات: هى دولة تتوجه نحو الداخل، وهى تقوم بالتركيز على مقتضيات الطلب المحلى بغرض الا ستغناء عن الورادات.

ب) أما الدولة التى تتبع استراتيجية التصنيع من أجل التصدير: فهى دولة تتوجه نحو الخارج و تلك هى الاستراتيجية التى اتبعتها كوريا الجنوبية منذ ستينيات القرن العشرين.

مر الاقتصاد الكورى بمراحل عدة قبل أن يصل لما هو عليه الآن ، حيث صعدت كوريا الجنوبية من وضع كانت تعانى فيه من الويلات التى خلفتها الحرب الكورية (1950-1953) إلى وضع جديد يشهد له العالم بالمعجزة الاقتصادية ،حيث وصلت بمقتضاه كوريا الجنوبية لتكون ضمن الدول الصناعية الحديثة، و المتتبع للمراحل التاريخية التى مر بها الاقتصاد الكورى سيواجه بأول مرحلة مهمة وهى: [16(1)]

(مرحلة الإحلال محل الواردات) فى الفترة (1950-1961)

هنا ينبغى الإشارة إلى الوضع المتدنى فى كوريا الجنوبية عقب خروجها من الحرب الكورية(1950-1953)،فقد كانت تعانى- إلى جانب عدم الاستقرار السياسى – من الاعتماد الكبير على المعونات الأجنبية التى كانت تتدفق عليها فى ذلك الوقت من أجل تعويضها عن حالة الخراب التى وصلت إليها ، و يمكننا الإشارة فى هذا الصدد إلى حجم المعونة الأجنبية التى كانت تقدر بحوالى15%من متوسط الناتج القومى الإجمالي سنويا فى الفترة(1953-1958)، كما أن الاقتصاد الكورى فى تلك الفترة كان يعانى من عجز فى الموازنة سعت الدولة لعلاجه من خلال قروض البنك المركزى، وصلت حالة السوء لذروتها فى عام 1959حينما وصل الاقتصاد الكورى

[16(1)] خالد زكريا أبو الدهب ،(1997)،كوريا الجنوبية و تايوان ، محمد السيد سليم ، نيفين عبد المنعم مسعد (تحرير)،العلاقة بين الديمقراطية و التنمية فى آسيا ،القاهرة ،مركز الدراسات الآ سيوية

لحالة من الركود تسبب فيها تناقص حجم المعونات الأجنبية مما أدى لعجزها عن الوفاء بمتطلبات الأفراد حتى من الغذاء و الطاقة.

أما المرحلة الثاني فهى مرحلة: النمو مقابل التنمية فى الفترة (1960-1993)

ما حدث خلال تلك المرحلة كان أبعد من مجرد تزايد فى المعدلات والأرقام المعبرة عن الدخل، حيث أنه لم يصاحب الزيادة فى الدخل حدوث أية اختلالات فى توزيع الدخل أو ازباد لمعدلات البطالة، بل صاحب معدلات النمو المرتفعة تناقص فى نسب البطالة، كذلك انخفض حجم التضخم من 19.5% فى عقد السبعينيات إلى 6.3% فيما بعد عام 1980 (فى المتوسط).

هنا يتضح أن مجرد زيادة معدلات النمو أو معدلات دخل الفرد زبادات مطردة لا تكفى للتعبير عن امكانية احداث تنمية شاملة للمجتمع ، ومن هذا يتضح إن ما حدث فى كوريا الجنوبية خلال الفترة (1960-1993) لم يكن مجرد زيادة فى معدلات الدخل، و إنما كان فكرة أبعد و أهم من ذلك ،فنجد أنه قد صاحب زيادة معدلات الدخل و التقدم الاقتصادى مستويات أعلى من الرفاهية للكوريين من ناحية مستويات التعليم و الصحة ، حيث ازداد العمر المتوقع للفرد من 54 سنة فى عام 1960 إلى 60 سنة فى عام 1970 ، ثم إلى 66 سنة فى عام 1980، كذلك فقد انخفضت نسبة الأمية بين الكبار من 29% سنة 1960 إلى 7% فى عام 1970، و إلى أقل من 5% فى عام 1993م.

أما عن التحول الحقيقى الذى شهده هيكل الصناعة الكورية:

فيُقصد به التحول من انتاج الصناعات الخفيفة التى تعتمد على عمالة كثيفة نحو انتاج الصناعات الثقيلة التى تعتمد على رأس مال كثيف، أو بمعنى أخر التحول من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات المعمرة ، وهو ما حدث بالفعل فى كوريا الجنوبية ، و يتضح ذلك من خلال معرفة أن نسبة الصناعات الخفيفة انخفضت من 70% إلى 30% فى خلال السنوات (1960-1990)، بينما زادت نسبة الصناعات الثقيلة من 30% إلى 70% فى خلال نفس الفترة

ومن هنا تحولت كوريا الجنوبية من دولة زراعية إلى دولة صناعية كبرى، و هى الدولة التى قد بدأت مسيرتها التنموية منذ الستينيات، ثم نجحت فى تحقيق انجازات ضخمة، و المؤشرات على ذلك عديدة :

-حيث ارتفع الناتج المحلى الاجمالى من 3810 مليون دولار فى عام 1960م إلى 65750 مليون دولار فى عام 1981م ، كما ارتفع أيضاً إلى 236400 مليون دولار فى عام 1990م.

-كما أن للصناعة التحويلية دور لا يُنكر فى هذا الشأن ، حيث زادت القيمة المُضافة لتلك الصناعة التحويلية من 2346مليون دولار فى عام 1970م إلى 9843مليون دولار فى عام 1980م، كما زادت أيضاً إلى 66215 مليون دولار فى عام 1990م.

2. مراحل تطور التجربة التنموية لكوريا الجنوبية :

المرحلة الأولى: الخطتان: الخمسية الأولى والثانية (1962-1971):

نجد فى هذه المرحلة و منذ بدايتها حرص و اهتمام الجنرال(بارك)- منذ وصوله إلى السلطة عبر انقلاب عسكري – على تشجيع الصادرات بصورة كبيرة ، و تقديم كافة التسهيلات للمصدرين ، و إعفائهم من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الوسيطة التى يستخدمونها فى إنتاج السلع المُصدرة ، كذلك عملت الحكومة على تنويع أسعار الصرف و ذلك بهدف دعم و تشجيع الصادرات، وهنا نلا حظ أن الدولة الكورية عملت –من ناحية-على منح إعفاءات جمركية للسلع

الوسيطة المستوردة بغرض إعادة استخدمها فى إنتاج سلع موجهة نحو التصدير، و من ناحية أخرى فرضت سياسات حمائية على صناعات معينة بغرض حماية الإ نتاج المحلى، و لذا يتعين على الدولة التى تسعى إلى التحول من استراتيجية التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية التصنيع من أجل التصدير أن تضع فى اعتبارها المسائل التالية:

-على الدولة التى تسعى إلى إنجاح سياسة التصنيع من أجل التصدير أن تراعى الحفاظ على سعر صرف للعملة يسمح للمصدرين بتحقيق أرباح ، فعلى سبيل المثال قامت كوريا الجنوبية بتخفيض قيمة عملتها الوطنية فى أوائل الستينيات مرتين ، حيث خفضتها فى البداية بنسبة (1.4%) ، كما قامت بتخفيضها بعد ذلك بنسبة (65%) .

-كما يتعين على تلك الدولة التى تتوجه نحو التصدير أن تراعى دعم صناعات معينة بهدف تمكينها من الدخول بقوة فى السوق العالمية ، حيث أن الدخول لتلك السوق يتطلب منتج كفء يتمتع بميزة تنافسية .

-و للتحول من التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات إلى التصنيع من أجل التصدير لابد من تشجيع المنتجين على الإنتاج الموجه نحو الخارج، و ذلك من خلا ل منح مزايا معينه للمنتجين لتشجيعهم على الاستثمار فى الصناعات التصديرية.

المرحلة الثانية: الاهتمام بالصناعة الثقيلة والكيمياوية (1972-1979):

هذه المرحلة مثلت بداية الخطة الخمسية الثالثة، ومعها بدأت الحكومة فى توجيه الدعم و الاهتمام إلى قطاعات الصناعات الثقيلة : كصناعة الصلب و البتروكيماويات وصناعة السفن، وغيرها من الصناعات الثقيلة ، و ما ساعد الدولة على ذلك مجموعة من العوامل يأتى فى مقدمتها زيادة حجم الإعانات و الدعم التى كانت تحصل عليه كوريا الجنوبية من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الثالثة: مرحلة التحرير الاقتصادى والإصلاحات الاقتصادية (1980-1990):

فى هذه المرحلة حدث تحول مهم فى اقتصاد كوريا الجنوبية، حيث عدلت الحكومة عن تركيز الدعم والاهتمام على الصناعات الثقيلة والكيماوية، و بدأت فى اتخاذ إجراءات و تدابير من شأنها الاتجاه نحو تحرير السوق وتحرير الواردات .

وتعليقا على ذلك يمكننا القول إن كوريا الجنوبية تحولت من تطبيق سياسات وإجراءات حمائية متشددة على صناعات معينة كانت تهدف منها إلى حماية الإنتاج المحلى وكان ذلك بالأخص فى فترة الستينيات والسبعينيات، كذلك توجهت الدولة نحو الاهتمام بإنتاج نوع معين من الصناعات ألا وهو الصناعات الثقيلة و المتوسطة معتمدة فى ذلك على مجموعة من المشروعات الضخمة (التى سُميت بتشايبول)، ثم انتقلت الدولة إلى سياسة جديدة مفادها إفساح المجال أمام آليات السوق.

مؤشرات الدولة التنموية فى كوريا الجنوبية (1961-1987):

لقد اشتملت التجربة التنموية لكوريا الجنوبية على نواحى عدة تؤكد على أهمية الدور الذى لعبته الدولة التنموية فى تلك التجربة، و يمكننا أن نستعرض فى هذا الصدد مدى تحقق مؤشرات الدولة التنموية (التى سبق و أن عرضناها خلال الفصل التمهيدى المتعلق بنظرية الدولة التنموية) فى حالة كوريا الجنوبية فى

الفترة (1961-1987) من خلال مقارنتها مع الوضع المناظر لها فى مصرفى الفترة (1981-2008).[17(1)]

1. القيادة التى تحمل هدف تنموي:

إن عنصر القيادة يعد مؤشر مهم من مؤشرات الدولة الانمائية ، فكثيرا ما تمتلك دول موارد غنية و مع ذلك تفتقر إلى العنصر البشرى القادر على تحويل تلك الموارد إلى امكانات و قدرات حقيقية تتمكن من وضع الدولة فى موضع مهم فى خريطة القوى العالمية ، كما أننا نجد من النماذج الناجحة فى التنمية دولا ً لم تكن تمتلك من الموارد ما يؤهلها للتنمية إلا أنها قد تمكنت من القفز فوق حاجز محدودية الموارد عبر قيادة وطنية تضع من التنمية أولوية للدولة ، فكوريا الجنوبية قد خرجت مدمرة على خلفية الحرب الكورية عام 1950م ، و رغم ذلك قد تمكنت بدءا من فترة الستينيات من تحقيق التنمية الاقتصادية التى تبعتها التنمية السياسية و التحول الديمقراطى فى خلال فترة الثمانينيات ، وبذلك إذا نظرنا لوضع كوريا الجنوبية التى لحقها من الضرر مالحقها عقب الحرب الكورية ، و إذا أضفنا إلى ذلك افتقارها للموارد الوافرة اللازمة لأي عملية تنمية نستطيع أن نتخيل السبب الذى سُميت على إثره تجربة كوريا الجنوبية "بالنمر الآسيوى" أو "بـ المعجزة الاقتصادية".

2. القيم الآسيوية:

إن عامل القيم الآسيوية هو مؤشر من مؤشرات الدولة الإنمائية فى كوريا الجنوبية ، و هو أحد عوامل نجاحها فى ذات الوقت ، و رغم إنه لا يمكن أن يُعزى نجاح الدولة الإنمائية فى كوريا الجنوبية إلى عامل القيم الآسيوية وحده ، إلا أن لتلك القيم دور مهم فى التجربة الكورية ، فإن قيم العائلة و الأسرة ، و احترام الموظف العام ، و التأكيد على ضرورة محاسبته إن أخطأ ، و كذلك قيم العمل الجماعى ، و احترام حقوق الجماعة وإعطائها الأولوية على حساب الحقوق الفردية ، و كذلك النظرة إلى أهمية دور التعليم ، كلها أمور ساهمت بصورة أو بأخرى فى نشأة نموذج ناجح للدولة الإنمائية فى كوريا الجنوبية .

تعد القيم الآسيوية أحد عوامل قيام الدولة الانمائية فى كوريا الجنوبية ، فهذه القيم بما تحث عليه من أهمية العمل الجماعى ، و احترام السلطة التى تكفل استقرار المجتمع ، و تقديم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، و ضرورة احترام الموظف العام و أهمية محاسبته ، و قيم العائلة و الأسرة ، هى كلها قيم ساعدت بصورة أو بأخرى فى قيام نهضة كورية أطلق عليها البعض مصطلح (المعجزة الآ سيوية) ، و لكن تثور هنا العديد من الملاحظات أهمها :كيف يمكننا الاعتداد بالبعد الاقتصادي فى القيم الآسيوية فى حين إن هناك تعدد كبير داخل ثقافات و ديانات القارة الآسيوية ؟! ، و يمكن الرد على ذلك بأنه على الرغم من هذا التعدد الكبير فى الثقافات و الديانات و القيم الآسيوية إلا أنه لاتزال هناك قيم مشتركة تجمع بين كل هذه الشعوب.

3. الجهات المعنية بعملية التنمية:

---

(1)[17] طاهر كنعان ، مى حنانية ،(2006)،أنظمة الرفاه فى شرق آسيا ، حالات منتقاة:كوريا الجنوبية ، ماليزيا،الصين،دولة الرفاه الاجتماعية (بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدى بالإسكندرية) ،(الطبعة الأولى)، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية

إن أحد مؤشرات الدولة الإنمائية هو وجود جهة تضطلع بمسئوليات التنسيق بين خطط و سياسات التنمية ، و تعمل على حل النزاعات التى تنشأ بين المؤسسات المشاركة فى عملية التنمية ، كما إنها تعمل على تخصيص الموارد للمشروعات التنموية المختلفة ، و قد تمثلت تلك الجهة فى حالة كوريا الجنوبية فى (مجلس التخطيط الاقتصادى) .

ولا تخفى أهمية وجود جهة تضطلع بالمسئولية عن عملية التنمية ، فحتى مع وجود قيادة مستنيرة لديها هدف تنموى، وحتى مع وجود دور قوى للعسكريين تحت مظلة تحقيق التنمية ، فإن وجود مثل تلك الجهة و اضطلاعها بمسئوليات التنسيق بين مشروعات التنمية ، هى مسألة مهمة من الناحية المؤسسية ، و هو الأ مر الذى غاب عن الوضع فى مصر ، فمصر قد وصفها البعض فى عهد (مبارك) بأنها(دولة رخوة) وفقاً للنظرية التى كتب عنها (ميردال) ، و قد قصد (ميردال) بـ الدولة الرخوة الدولة التى تضع القوانين و لكن لاتطبقها ، فهى دولة يعم فيها الفساد ، و يدين فيها أبناء الطبقة العليا بالولاء لطبقتهم الإجتماعية لا إلى الدولة.

و من ثم لا يتصور مع وجود دولة رخوة تفتقد القدرة على تعبئة مواردها أن تتواجد مؤسسة أو جهة تكون مسئولة عن عملية التنمية فى ظل غياب الهدف التنموى للدولة ، و على الرغم من أن مصر فى الستينيات على سبيل المثال كانت أبعد ماتكون عن صورة الدولة الرخوة ، و الدليل أن (ميردال)[18(*)] نفسه قد ذكر أمثلة من أمريكا اللاتينية، وبعض الدول فى أفريقيا، وجنوب آسيا، ولكن مصر قد بدأت تأخذ بعض ملامح تلك الدولة فى وجهة نظر البعض ، (كجلال أمين) الذى رأى أن مصر فى السبعينيات قد بدأت تتجه نحو نموذج أشبه بالدولة الرخوة حيث لم تعد الحكومة تقوم بوظائفها الضرورية، وبدأ يتضاءل دور الدولة المصرية شيئاً فشيء.

4. الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تعد أحد المؤشرات على الدولة الانمائية هو تحالف الدولة مع القطاع الخاص، و لكن ما هو شكل هذا التحالف ؟ و مدى تحقيقه لأهداف التنمية؟ هى من قبيل الأمور التى يحب فحصها فى كوريا الجنوبية (1961-1987) .

دور الدولة فى ظل مجتمعات العالم الثالث:

لقد شهدت فترات حكم استعمارى على أنه دور ضرورى لتحقيق التنمية، خاصة فى ظل غياب الفواعل الأخرى القادرة على القيام بمثل هذا الدور، ففى حالة كوريا الجنوبية محل الدراسة لم تكن البرجوازية المحلية بقادرة على قيادة دفة التنمية فى ظل افتقادها للقدرة على ذلك لأسباب عدة منها ضعف قدراتها من ناحية

وتبعيتها للبرجوازية العالمية من ناحية أخرى، وهو الأمر الذى جعل دور الدولة لا غنى عنه بالنسبة لدول العالم الثالث الطامحة إلى التنمية .[19(1)]

(*)[18] ألفا ميردال (بالسويدية: Alva Myrdal) (31 يناير 1902 – 1 فبراير 1986) كانت عالمة اجتماع، دبلوماسية وسياسية سويدية. كانت قائدة بارزة في حركة نزع السلاح. وحصلت مع ألفونسو غارثيا روبليس على جائزة نوبل للسلام عام 1982. وتزوجت من غونار ميردال عام 1924.

(1)[19]مدحت أيوب ،(2007) ، القيم الآسيوية و التنمية الاقتصادية فى كوريا ، هدى ميتكيس (تحرير)،القيم الآسيوية ، القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية

ولعل الأمر الأكثر أهمية الذى يمكن أن يفسر لنا الحاجة الماسة لدور الدولة فى عملية التنمية فى كوريا الجنوبية هو عجز البرجوازية المحلية- فى فترة مابعد ا لاستقلال- عن السيطرة على التراكم بكل أشكاله سواء القدرة على السيطرة على تراكم الفائض المالى، أو القدرة على السيطرة على السوق المحلية أو الدخول فى ا لأسواق العالمية، أو حتى السيطرة على الموارد، أو على الوسائل التكنولوجية ، فبعد خضوع الدولة الكورية للاستعمار اليابانى لفترة خمسة وثلاثين عامًا خرجت الدولة الكورية وهى تحوى برجوازية عاجزة عن القيام بدور تنموى حقيقى فى ظل كل أشكال التبعية التى عانت منها الدولة الكورية أثناء فترة الاحتلال .

ويمكننا تصور الدور الذى قامت به الدولة فى كوريا الجنوبية لتحقيق التنمية من خ لال تتبع مراحل أساسية فى عملية التنمية لكوريا الجنوبية:

-مع انقلاب الجنرال (بارك شونج) سنة 1961 ، شرعت الدولة فى التحول من استراتيجية التصنيع من أجل الاحلال محل الواردات إلى استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، ثم بدأت مرحلة جديدة مع منتصف الستينيات حتى عام 1973م ، و هى المرحلة التى دعمت فيها الدولة الصناعات الخفيفة المعتمدة على عنصر أيدى عاملة كثيف ، و كان دافع الدولة فى هذا التوجه هو محاولة تحقيق تراكم رأسمالى كبير ، إلى جانب افتقاد الدولة للموارد الطبيعية و البترول لذا ارتأت الدولة أن التصدير هو طريقها للحصول على عوائد تمكنها من استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة ، إضافة إلى رغبة الدولة فى استيعاب العمالة الكثيفة المدربة التى انتقلت من مجال الزراعة إلى مجالات التصنيع ، كل هذه العوامل دفعت الدولة نحو سياسة دعم الصناعات الخفيفة كثيفة العمالة بهدف التوجه نحو التصدير

ولكن مع عام 1973م و حدوث ركود فى كثير من الأسواق العالمية التى كانت تتوجه إليها كوريا الجنوبية بصادراتها ، لذا استشعرت الدولة فى كوريا الجنوبية ضرورة التوجه نحو دعم الصناعات التى تعتمد على رأس المال الكثيف ، و هى الصناعات الثقيلة بالأساس ،فصناعات من قبيل الصلب و السيارات و البتروكيماويات حازت بالاهتمام و الدعم الأول من جانب كوريا الجنوبية منذ عام 1973، ثم جاء التحول الكبير فى دور الدولة فى كوريا الجنوبية بداءً من عام 1979 حتى عام 1990، حيث تخلت الدولة عن دورها المهيمن و المباشر فى الاقتصاد و بدأت فى اعطاء دور أكبر لصالح القطاع الخاص .

1. إعداد مجموعة من الخطط فى مجال التنمية الاقتصادية :[20(1)]

- فى هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى خطة (1962-1966) و التى تبدأ منها الفترة محل الدراسة فى كوريا الجنوبية ، ثم خطة (1967-1971) ، وخطة (1972-1986) ، واستمر العسكريون فى اعداد وتنفيذ الخطط فى المجال الاقتصادى حتى عام 1991 م.
- اعتماد استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، و العمل على تشجيع الصناعات الثقيلة على وجه التحديد
- العمل على بناء اقتصاد قوى يعتمد سياسة الاعتماد على الذات .

---

(1)[20] إيمان فخرى أحمد ،(2011)،تطور الدور الإنمائى للدولة فى كوريا الجنوبية فى الفترة 1961 -2008،(رسالة ماجستير)،جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية.

- وضع تحقيق الانجاز الاقتصادى كأولوية للنظام العسكرى القائم فى تلك الفترة.
- الاستعانة بجهود القطاع الخاص إيمانًا بأهمية تنمية روح المبادرة الفردية ، و لكن فى ظل قيادة و توجيه الدولة فى نفس الوقت، ومن ثم نشأ تحالف بين العسكريين من ناحية و رجال الأعمال من ناحية أخرى.

2. تنمية العنصر البشرى:

إن تجربة الدولة الإنمائية فى كوريا الجنوبية تحققت بفعل عوامل عدة ، ولا يمكن إغفال العنصر البشرى من بين تلك العوامل ، وذلك على الرغم من أن سياسات تنمية العنصر البشرى فى كوريا الجنوبية حوت بعض التناقضات فى بعض الفترات إلا أن العنصر البشرى قد وُجه إليه الكثير من الاهتمام ، سعيًا من السلطة الحاكمة آنذاك نحو استغلال العنصر البشرى استغلالا ً أمثل فى العملية ا لإنتاجية ، لذا تم تركيز الاهتمام على فئات معينة فى حين لم تلقَ فئات أخرى نفس درجة الاهتمام ، و لكن بشكل عام يمكننا القول أنه أثناء تحقيق التنمية الاقتصادية فى كوريا الجنوبية كان العنصر البشرى يتلقى جهودًا كبيرة ،فاهتمت الدولة فى كوريا الجنوبية بالإشراف على السياسات التعليمية و على المناهج الدراسية.

وكذلك اهتمت الدولة بتعليم وتأهيل المعلم الكورى و اعتبرته أساس النهضة التعليمية ، فعلى سبيل المثال ارتفع معدل القراءة و الكتابة إلى 97%تقريبًا فى عام 1990 م، كما ارتفع العمر المتوقع، و ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومى أيضًا، و تقدم تصنيف كوريا الجنوبية فى دليل التنمية البشرية فى عام 1992م، و لكن كل هذه الإحصائيات لا تنكر وجود بعض التناقضات من أمثلة توزيع الدخل أو توزيع الموارد على المناطق الريفية و الحضرية أو حتى مستوى الا هتمام الذى كان يلقاه العامل فى كوريا ، كما أن كوريا الجنوبية ظلت حتى عام 1987م قابعة تحت حكم ديكتاتورى ، و من ثم كانت سياسات الاهتمام بالعنصر البشرى عليها بعض الانتقادات و التناقضات التى تم تصحيح الكثير منها مع الوقت.

العامل الخارجى:

إن العامل الخارجى قد اتضح فى حالة كوريا الجنوبية بشكل كبير، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة الأمريكية هى التى تسير الأمور فى كوريا الجنوبية ، هذا فضلا ً عن المساعدات الأجنبية التى تلقتها الدولة الكورية ، و لكن عادة ما يتجه البعض إلى التركيز على دور العامل الخارجى فى تفسير أسباب التنمية فى دول شرق و جنوب شرق آسيا ، رغم أن هذا العامل وحده لا يكفى لإ حداث تنمية ، لذا يُفضل البعض عدم المبالغة فى تقدير دور العامل الخارجى فى عمليات التنمية ، فمصر و رغم ماتلقته من معونات أمريكية إلا أن تلك المعونات و المساعدات لم تؤد لتحقيق تنمية حقيقية ، و ذلك لأن التنمية الرأسمالية تتطلب وجود مؤسسات فضلا ً عن السياسات التنموية التى تضع أساسًا لتحقيق التنمية.[21(1)]

و رغم ذلك لا يمكن إغفال دور العامل الخارجى فى نجاح التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية ، فالولايات المتحدة الأمريكية و رغم إتباعها أسلوب الصمت

---

(1)[21]وفاء لطفى حسين عبد الواحد،(2014)،السياسات التنموية فى الدول الصناعية الجديدة فى آسيا:دراسة مقارنة لكوريا الجنوبية و ماليزيا،(رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية)، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية.

تجاه ديكتاتورية و تسلط النظام الكورى منذ الستينيات ، إلا أنها قد بدأت تتحول عن صمتها هذا خاصة بعد سقوط(ماركوس) فى الفلبين ، فأمام تظاهرات و احتجاجات الكوريين لم تجد الولايات مفرًا من الضغط على النظام الكورى فى سبيل التحول الديمقراطى ، و غنى عن البيان أن التعويل على العامل الخارجى وحده لايكفى لدراسة كيفية التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية ، حيث أن هذا التحول قد جاء بالأساس نتيجة تضافر مجموعة من العوامل كان فى مقدمتها ارتفاع مستوى المعيشة و الذى ترتب عليه ظهور طبقة وسطى قوية ، إضافة إلى طبقة المتعلمين و المثقفين و أساتذة الجامعات و رجال الدين ، و هم من قادوا المظاهرات ضد النظام فى كوريا الجنوبية ، و هو الأمر الذى أدى للتحول الديمقراطى فى نهاية الأمر.

نتائج التجربة الانمائية في كوريا الجنوبية(1961-1987):[22(2)]

1. النتائج السياسية :

لقد ثار الجدل حول ماإذا كان من الأفضل أن تكون الأولوية للتنمية الا قتصادية على التنمية السياسية أم العكس ، و من هنا ظهر تساؤل مفاده : ماهو العامل المستقل فيهما : التنمية الاقتصادية أم السياسية؟ ، فهل من الأفضل أن تأتى التنمية الاقتصادية أولا ً ؟ ، و فى هذا الصدد نجد أن وجهة النظر الغربية ترى أن للتنمية الاقتصادية الأولوية على المدى القصير ، و أن التنمية السياسية ستتواكب مع التنمية الاقتصادية بعد ذلك ،و من ثم تم اعتبار المتغير الاقتصادى هو المتغير المستقل ، لذا على الدولة أن تخطو بعض الخطوات على طريق هذا المتغير الاقتصادى كى تتحول بعد ذلك نحو التحول الديمقراطى ، و لكن هذا الرأى لا يتفق مع واقع بعض الدول التى على الرغم من عدم فقرها قد عاشت فى ظل ممارسات غير ديمقراطية مثل الحال فى ألمانيا أثناء عهد النازى ، أو حالة الاتحاد السوفيتى السابق ، و بنفس المنطق نجد أن هناك دول أفريقية -على سبيل المثال- رغم عدم ثرائها الاقتصادى إلا أنها تمكنت من أن تخطو خطوات على طريق الديمقراطية

بالنسبة للوضع السياسى الذى آلت إليه كوريا الجنوبية فى عام 1987م ، كان قوامه هو التحول الديمقراطى ، حيث رضخت كوريا الجنوبية تحت حكم ديكتاتورى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، و قد تعرضت لانقلاب عسكرى فى عام 1961م بقيادة الجنرال (بارك شونغ هى) ، و الذى تم اغتياله فى انقلاب عسكرى جديد فى عام 1979م ، و ذلك لكى يأتى حاكم عسكرى جديد مستمرًا فى نفس سلسلة قمع المعارضة ، و قد ساعد على استمرار هذا النظام العسكرى التسلطى أمران :

أولا: أن هذا النظام العسكرى قد تمكن من تحقيق انجاز اقتصادى كبير ابتداءًا من ستينيات القرن العشرين.

ثانيًا: أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتبع مع كوريا الجنوبية سياسة الصمت عن استبداد النظام السياسى القائم بكوريا الجنوبية آنذاك .

و لكن النظام فى كوريا الجنوبية بدأ يسعى للحصول على الدعم و الشرعية من خلا

---

(2)[22]عزازن حفيظة ،(2016-11)،التنمية الاقتصادية فى كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعى متخلف إلى اقتصاد صناعى متقدم ، مجلة التنظيم و العمل ، العدد4، مُتاح على: file:///C:/Users/samsung/Downloads/a4b6fe1c404a4a6d4885580b20323c71.pdf ، تاريخ الدخول : 16يونيه-201

ال عمل انتخابات دورية منذ عام 1963م ، و قد شكل النظام الحاكم حزبًا له يُدعى: حزب العدالة الديمقراطية ، و لكن قد كان الانجاز الاقتصادى الكبير الذى حققه النظام الكورى آنذاك هو مسمار نعشه الأخير، و ذلك لأن هذا الانجاز الاقتصادى قد أدى لخلق طبقة وسطى متعلمة ، وكذلك إلى تكوين جماعات ضغط من الطلبة و رجال الدين و المثقفين وأساتذة الجامعات ، وقد شكل هؤلاء قوام المظاهرات والا حتجاجات التى قامت ضد النظام فى كوريا الجنوبية، وهو الأمر الذى دفع بالنظام إلى الرضوخ لمطالب المظاهرات خاصة وأن الإنجاز الاقتصادى قد بدأ يتعرض لتحديدات فى فترة الثمانينيات ، وأيضًا قد بدأت الولايات تتخلى عن دعمها للنظام فى كوريا الجنوبية فى ظل تصاعد الاحتجاجات و المظاهرات الكورية ، لذا قرر النظام عقد انتخابات رئاسية فى عام 1987م ، و رغم أن من فاز بها كان هو مرشح النظام الحاكم (روو) ، إلا أن هذا التاريخ يؤرخ إلى بداية التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية ، و ذلك لأن الفيصل كان هو تطبيق الإجراءات الديمقراطية بصرف النظر عما تأتى به الانتخابات من نتائج ، و فى انتخابات عام 1992م فاز مرشح المعارضة(كيم يونغ سام)

2. النتائج الاقتصادية:

إن النتائج الاقتصادية كانت أبرز ما تحقق فى المعجزة الكورية ، و بالأخص حتى فترة الثمانينيات ، حيث لم تتحول كوريا الجنوبية ديمقراطيًا إلا مع عام 1987م ، لذا كان النظام القائم فى كوريا الجنوبية منذ الستينيات و حتى أواخر الثمانينيات يستند على الإنجاز الاقتصادى المتعاظم لتبرير وجوده و لتأسيس شرعيته ، و يمكننا أن نتذكر ما عرضناه خلال الفصل الثانى من ملامح لتطور هيكل الصناعة الكورى على هذا النحو:

التحول الحقيقى الذى شهده هيكل الصناعة الكورية:[23(1)]

يُقصد به التحول من انتاج الصناعات الخفيفة التى تعتمد على عمالة كثيفة نحو انتاج الصناعات الثقيلة التى تعتمد على رأس مال كثيف ، أو بمعنى أخر التحول من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات المعمرة ، و هو ما حدث بالفعل فى كوريا الجنوبية ، و يتضح ذلك من خلال معرفة أن نسبة الصناعات الخفيفة انخفضت من 70% إلى 30% فى خلال السنوات (1960-1990)، بينما زادت نسبة الصناعات الثقيلة من 30% إلى 70% فى خلال نفس الفترة.

و من هنا تحولت كوريا الجنوبية من دولة زراعية إلى دولة صناعية كبرى ، و هى الدولة التى قد بدأت مسيرتها التنموية منذ الستينيات ، ثم نجحت فى تحقيق انجازات ضخمة ، و المؤشرات على ذلك عديدة :

-حيث ارتفع الناتج المحلى الاجمالى من 3810مليون دولار فى عام 1960 م إلى 65750مليون دولار فى عام 1981م ، كما ارتفع أيضًا إلى 236400مليون دولار فى عام 1990م

-كما أن للصناعة التحويلية دور لا يُنكر فى هذا الشأن ، حيث زادت القيمة المُضافة لتلك الصناعة التحويلية من 2346مليون دولار فى عام 1970م إلى 9843مليون دولار فى عام 1980م، كما زادت أيضًا إلى 66215 مليون دولار فى عام 1990م.

---

(1)[23] أميرة الحداد،(2012)،مصر و كوريا الجنوبية :دربان متباينان فى التصنيع(مُلخص)، شركاء التنمية ، مُتاح على: http://www.pidegypt.org/download/mixed-economy/Dr.%20Amira%20El%20Haddad.pdf ، تم الدخول فيه :10.48صباحًا-26-2-2017م

3. النتائج الاجتماعية:

بادرت كوريا الجنوبية بتطبيق نظام الرفاهية الاجتماعية لتعزيز الولاء والا نتماء الوطنى لدى المجتمع الكوري الجنوبي منذ عقد ستينيات القرن العشرين الميلادى، و حيث أصدرت كوريا الجنوبية فى عام 1960 قانون تقاعد الخدمة المدنية، ثم تلى ذلك اصدار قانون تقاعد العسكريين فى عام 1962، بالإضافة إلى اهتمام كوريا الجنوبية بالجانب الصحى للمجتمع الكوري إنشاء مشروع التأمين الصحى التجريبة عام 1965 ، إلا أن جهود السلطة السياسية تلك كانت تسعى لهدف أساسى من وراء كل هذه الاجراءات الاجتماعية وهو الحصول على الدعم الشعبى كى تؤسس نفسها على أساس شرعى ، و بما أن كوريا الجنوبية كانت تفتقد للأساس الديمقراطى فى تلك الحقبة فقد كانت تستمد أسس شرعية نظامها السياسى من خلال تحقيق النظام الحاكم للانجاز الاقتصادى ، هذا إلى جانب محاولة الحصول على الدعم الشعبى من خلال تطبيق الاجراءات الاجتماعية كاجراءات التأمين الصحى و أنظمة التقاعد .[24(1)]

و قد تم تطبيق أول برنامج للتأمين الصحى الوطنى فى كوريا الجنوبية سنة 1977م، و قد طُبق فى بداية الأمر على عدد محدود من الموظفين و هم بالأساس موظفو الشركات التى تشمل عمالة قوامها 500 عامل أو أكثر، ثم تم تطوير هذا البرنامج سنة 1998 لكى يشمل أصحاب المهن الحرة .

و على الرغم من أن الكوريين قد تمتعوا بمستوى معيشى مرتفع نتيجة الوضع الاقتصادى المتميز قبل وقوع الأزمة المالية الآسيوية (عام 1997م)، إلا أن وقوع تلك الأزمة قد أدى إلى ظهور مشكلات تتعلق بنظام الرفاه الاجتماعية، خاصة فى ظل انخفاض معدل النمو، الأمر الذى أدى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد، و ازياد معدل البطالة من نسبة 2.6% فى عام 1997 إلى نسبة 7% فى عام 1999

ولكن كوريا الجنوبية التى كانت تمتلك برنامجاً للتأمين ضد البطالة، و ضد فقدان فرص العمل الصادر سنة 1995 ، قد شرعت فى تطوير نظاماً للتأمين الا جتماعى لمواطنيها و ذلك مع حلول سنة 1999 ، و قد كان الدور الذى لعبه المجتمع المدنى فى هذا الصدد هو العامل الرئيسى فى تحقيق هذا الانجاز.

المحور الخامس: دور تعليم الشباب في دعم الهوية في مواجهة العولمة

الثقافة والوعي سلاح كل مجتمع لتأصيل هويته لذا يقع العبء الأكبر علي التعليم بأنظمته المختلفة وتعدد مساراته في تحقيق ذلك خاصة مع تدفق مخاطر العولمة ، الأمر الذي تناولته المحاور السابقة تفصيليا لنخلص إلي:

2. **اعتماد مقررات تثقيفية وطنية تحث علي تعميق روح الأصالة والفخر بالتراث العربي.**

---

[24](1) Johnson ,(1999). The developmental state:Odyssey of a concept .Woo.Cumings,Meredith(ed),the developmental state. New york:Cornell university press. Retrieved from: http://www.bresserpereira.org.br/Terceiros/Cursos/09.Woo-Cumings,Meredith_The_developmental_State_Odyssey_of_a_concept.pdf accessed 7-3-2017

3. نشر برامج المشاركة الثقافية وأنشطة الممارسات التراثية بين الشباب في كافة مراحل التعليم
4. تدريب الشباب علي مهارات تحليل تبعات التسويق الرقمي والاختراق الثقافي وحماية الموروثات الثقافية الرقمية
5. تدريب المعلمين والميسرين علي تعزيز مهارات بناء الهوية في مناهجهم وانشطتهم
6. تنسيق مؤسسات الاعلام والتربية لتقديم محتوي هادف يعزز المواطنة و الهوية المصرية والعربية .
7. الاعتزاز باللغة العربية والافتخار بها؛ من شعرها ونثرها، وما كتب فيها من ثقافتها
8. التوعية بفنون صناعة الهوية الرقمية والحفاظ عليها بما يتسق والمنظومة ا لاجتماعية وقيمها.

المراجع:

أبو العلا على أبو العلا النمر (2004). "العولمة والنظام العالمى الجديد" القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 22.

أحمد إبراهيم عبد العال حسن (2018). مدى تأثير العولمة الاقتصادية والأخلاقية على المواطنة وسبل مواجهة مخاطرها "في ظل المتغيرات المعاصرة". المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر: المواطنة والقانون. جامعة بنها: كلية الحقوق، مج 2، 1074 ~ 1104.

أحمد مجدي حجازي (1998). العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية، المؤتمر العلمي الرابع (الثقافة العربية في القرن القادم بين العولمة و الخصوصية). الأردن: جامعة فيلادلفيا، مايو 1998م، 3، 14.

أسامة الخولى (1998). "العرب والعولمة" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 8.

أسماء أنور طلبة نصر (2020). الهوية الوطنية: العوامل المؤثرة في تكوينها لدى شباب الجامعات بالخرطوم. جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأ فريقية. مجلة الدراسات الأفريقية، 48، يوليو،

أسماء بلاغماس، وشفيعة حداد (2022). تأثير العولمة في بعدها الثقافي الهوياتي على الهوية الثقافية الوطنية، جامعة بتانة.

أسماء فلاح العزمى (2017). العولمة. الجزائر: مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 8، نوفمبر، 195 ~201.

أميرة الحداد،(2012)،مصر و كوريا الجنوبية :دربان متباينان فى التصنيع(مُلخص)، شركاء التنمية ، مُتاح على: http://www.pidegypt.org/download/mixed-economy/Dr.%20Amira%20El%20Haddad.pdf ، تم الدخول فيه :10.48صباحاً-26-2-2017م

وفاء لطفى حسين عبد الواحد،(2014)،السياسات التنموية فى الدول الصناعية الجديدة فى آسيا:دراسة مقارنة لكوريا الجنوبية و ماليزيا،(رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية)، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية.

بيونج ناك سونج،(2006)،صعود الاقتصاد الكورى،ترجمة:عبد الله شحاته خطاب، القاهرة،مركز الدراسات الآسيوية

Johnson ,(1999). The developmental state:Odyssey of a concept .Woo.Cumings,Meredith(ed),the developmental state. New york:Cornell university press. Retrieved from: http://www.bresserpereira.org.br/Terceiros/Cursos/09.Woo-Cumings,Meredith_The_developmental_State_Odyssey_of_a_concept.pdf accessed 7-3-2017